المشـــهد الفلسطيني الـــراهن

الباب الثاني
الأوضاع والتحولات الاجتماعية

obeikan.com

obeikan.com

لعل أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية-الطبقية في بلادنا –والبلدان العربية عموما- أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها تحمل في ثناياها العديد من ملامح القديم، لذا فإن التحليل الداخلي أو الطبقي لمجتمعاتنا، القائم على المقارنة الميكانيكية أو التشابه بينها وبين مسار التطور الأوروبي كمعيار، سيؤدي بنا إلى مأزق تحليلي ومعرفي عند مناقشة الوقائع العينية والأحداث التاريخية التي ميَّزت واقعنا، لأن هذه الأحداث والوقائع كانت عاملاً أساسيًا من عوامل تشوُّه وتميُّع الوضع الطبقي الفلسطيني، فالنكبة الأولى عام ١٩٤٨، التي شردت شعبنا ودمرت قاعدته الإنتاجية (شبه الإقطاعية –شبه القبلية- شبه الرأسمالية آنذاك) ومجمل بنيته الطبقية والمجتمعية، ثم ضم وإلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن لتصبح جزءًا من اقتصاده ومجتمعه، ووضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية، وتكريس التباعد الجغرافي والسياسي بينهما الذي عمَّق التباعد الاجتماعي-الاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد حتى الاحتلال عام ١٩٦٧ ، الذي قام بإلحاق اقتصاد كل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي. ومنذ توقيع اتفاق باريس الاقتصادي (أبريل / نيسان ١٩٩٤) الاقتصاد الفلسطيني يعيش حالة من التبعية الكاملة –من حيث السوق والوحدة الجمركية والأسعار- للاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب التعقيدات الإسرائيلية طوال تلك المرحلة التي تمثلت في الاعتداءات والاغلاقات المتكررة والتضييق المتعمد على حرية التجارة، الاستيراد والتصدير، وحرية التنقل والحركة للمواطنين، الأمر الذي راكم المزيد من عوامل الضعف والانكشاف التي تفاقمت مع تزايد مظاهر الفساد الاقتصادي في أجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع ، التي أفسحت المجال واسعاً لمظاهر وأدوات الفلتان الأمني وانتشار مظاهر الثراء غير المشروع في ظل تنامي بروز الشرائح الطبقية في إطار التحالف البيروقراطي الكمبرادوري الذي استخدم السلطة جسراً لزيادة ثرواته وتحقيق منافعه الأنانية الضيِّقة، في مقابل صلف وعدوانية دولة العدو

الإسرائيلي وإصرارها على فرض شروطها السياسية والأمنية على المفاوض الفلسطيني دونما أي تقدم حقيقي فيما يسمى بـ«العملية السلمية». إن هذه التراكمات الناجمة عن الأوضاع الداخلية للسلطة وعن ممارسات دولة العدو الإسرائيلي أدت إلى تفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، ومن ثم تزايد حدة الصراع بين كل من أجهزة السلطة / حركتي «فتح» و«حماس»، وهو صراع سرعان ما تحول إلى صراع دموي واقتتال داخلي تم حسمه كما هو معروف لصالح حركة حماس في ١٤ يوليو / حزيران ٢٠٠٧ وتفردها في حكم قطاع غزة وانفصاله السياسي والدستوري عن الضفة الغربية .

وبالتالي فلا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة، ذلك لأن إطار العلاقات الرأسمالية الظاهرية، هو في حقيقته –كما أشرنا من قبل– إطار شبه رأسمالي يحمل في ثناياه العديد من العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة، بما يعيق عملية الفرز الطبقي لمحدد داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، التي لا تزال ملية غير مكتملة بل مشوهه، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، نظرا لهذا التداخل أو التشابك في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وفي العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية، ونظرا لأن فئات واسعة من الأهالي، لا تزال تعيش أوضاعًا انتقالية بحيث لم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديدا مستقرا ونهائيا، خاصة وأن طبيعة المرحلة الراهنة، بعد سبعة عشر عاماً من قيام السلطة الفلسطينية تحت نير الاحتلال وعدوانه وحصاره، وصولاً إلى تفجّر الصراع بين «فتح» و«حماس» وانفصال الضفة عن القطاع، مليئة بالمفارقات والمفاجآت، حيث نلاحظ أن معظم الأثرياء الجدد (أفرادًا وجماعات) يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الإرباك بين انتمائهم الطبقية–الاجتماعية البورجوازية الصغيرة

والفقيرة عموماً في سياق تجربتهم الوطنية السابقة ، وبين أوضاعهم الراهنة، الثرية المحدثة –عبر مظاهر وأشكال الفساد والحراك الاجتماعي[1] الشاذ–، لا يشعرون باستقرارهم، كما لا يشعرون بعمق انتماءهم الجديد، ذلك أن تكريس أو رسوخ استقرارهم الطبقي مرهون بمدى تفاعلهم أو استجابتهم للمتغيرات السياسية المتسارعة هبوطاً في مجتمعنا، فهي التي ستحدد دورهم المستقبلي بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، في ضوء حجم استجابتهم للرؤية الأمريكية–الإسرائيلية وبالتوافق معها.

الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة، منذ ما بعد نكبة ٤٨ إلى يومنا هذا، يتمثل في تلك الآثار والنتائج الاجتماعية الناجمة عن استمرار مظاهر عصبية الدم، والولاء العشائري أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيِّقة التي تكرِّس الولاء لرموز التخلف، المرتبطة مصلحيا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والفوضى في هذه المرحلة أو أي مرحلة سابقة، وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث .

إننا إذ ندرك عمق تأثير الرابطة الاجتماعية قبل النكبة ١٩٤٨ ايجابياً في استنهاض

(1) يعد الحراك الاجتماعي واحداً من أهم العمليات الاجتماعية الدالة على مرونة البنية الاجتماعية وحيويتها وقدرتها على التجدد ، فهو مؤشر مجمَّع لحصيلة تفاعل عوامل ومتغيرات اجتماعية متنوعة وذات صلة بمدى توافر شروط التنمية واستمراريتها، فالحراك الاجتماعي ينتج عن توزيع الموارد المادية ، كالدخل والثروة ، وتوزيع الفرص الاجتماعية خاصة في إشباع الحاجات الأساسية الروحية والمادية والاجتماعية ، وفي مقدمتها فرص التعليم والتشغيل. ويعرف الحراك الاجتماعي بأنه عملية اجتماعية بموجبها ينتقل الأفراد ، والجماعات ، من وضع اجتماعي إلى آخر. والحراك الاجتماعي يكون إما فردياً أو جماعياً ، والواقع أنه لا غنى لأي بنية اجتماعية عن هذين النمطين للحراك الاجتماعي . بيد أن غلبة أحدهما ترتبط بالفلسفة السياسية والتنموية السائدة في المجتمع وبالخصائص الحضارية ببنيته الاجتماعية ، وما يرتبط بذلك كله من فرص للحراك الاجتماعي. التقرير الاجتماعي العربي ، رقم (١) القاهرة ، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، ٢٠٠١ ص٧٩ .

حالة المقاومة في أوساط الفلاحين والعمال رغم رخاوة أو مهادنة القيادات شبه الاقطاعية آنذاك، والتي كانت أحد أهم أسباب هزيمة الثورة الفلسطينية ومن ثم تشريد شعبنا.

لكن الإشكالية أو المفارقة، تتجلى في استمرار دور هذه الولاءات العشائرية الضيقة وتكريس دور هذه الرموز والعلاقات الاجتماعية القديمة، في إطار تلك الرابطة بعد مرور أكثر من ستة عقود على النكبة، باسم العادات والتقاليد والأعراف القديمة، ما يعني بوضوح، أننا نعيش ما يمكن تسميته بتجديد التخلف أو إعادة إنتاجه، ما يؤكد على صحة تحليلنا للمواقف الطبقية والسياسية للقيادة المتنفذة في إطار م.ت.ف . أو السلطة فيما بعد، وما راكمته من ممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية، أسهمت في إعادة إنتاج وتشجيع الولاءات القديمة لحساب سلطة الفساد وأجهزتها وزعرانها الذين نشروا مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والقلق والإحباط السياسي والاجتماعي الداخلي، عبر تراكمات متزايدة وصلت ذروتها في تفجُّر الصراع الدموي يوم ١٤ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧ ومن ثم بداية مرحلة جديدة من الانقسام السياسي والاجتماعي والقانوني، سيتراكم دور وتأثير الجوانب السلبية الضارة الناجمة عنها، لتطال معظم مكوِّنات المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتخلق مزيدا من الانقسامات فيه لن تتوقف عند الانقسام السياسي – الاقتصادي العام الراهن، بل قد تتسع لتصيب بالضرر – إن لم تكن أصابت بالفعل – مكوِّنات الوعي الوطني والمجتمعي الداخلي على مستوى المدينة، والقرية، والمخيم، بما يفاقم مظاهر الخلل والانحراف والفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الضفة والقطاع، ويشق مزيدا من العمق في مجرى الهبوط بالعملية السياسية الجارية، إلى قيعان أشد اظلاماً واستسلاماً مما سبقها، ومن ثم الهبوط بالوحدة الوطنية، وبعملية البناء المجتمعي الديمقراطي الداخلي معًا، الأمر الذي سيزيد ويوسِّع

الفجوة التي تفصل بين حلم التحرر والتغيير الذي يطمح إليه شعبنا ولا يزال، وبين واقعه المنقسم والمحاصر لحساب عوامل التخلف والتبعية والسلفية الجامدة والاستبداد، في موازاة الهبوط السياسي المريع الذي تتعرض له قضيتنا الوطنية راهنًا.

إذن، فالتطور الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام ١٩٩٤ إلى اليوم، لم يكن تطورًا إيجابيًا في محصِّلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرهًا – في معظمه – على التعاطي مع احد قطبيها («فتح» و«حماس») في الضفة أو القطاع، دون أي أفق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر «مؤسسة الفساد والتخلف» بدل مؤسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

بهذا التشخيص والتحليل، نكون قد مهدنا للحديث عن الركيزتين الفرعيتين الأساسيتين المرتبطتين بالأوضاع والتحولات الاجتماعية، ونقصد بهما أولاً: التوزيع السكاني، ثانياً: التركيب الاجتماعي أو الطبقي لمجتمع الضفة والقطاع في هذه المرحلة، آخذين بعين الاعتبار أن الحديث عن تنوع وتداخل مكونات الخارطة الطبقية الفلسطينية هو أمر قابل للمراجعة دوما، في ضوء هذه المتغيرات الداخلية والخارجية التي نعيشها اليوم و في المستقبل .

١. التوزيع السكاني والديمغرافي :

يقول ماركس : «عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي، نبدأ بدراسة سكانه، وانقسام هؤلاء السكان إلى طبقات، وتوزعهم في المدن والريف ، فالسكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الإنتاجي برمته، مع ذلك، إذا تفحصنا هذه الطريقة عن كثب، فالسكان هم فكرة مجردة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكونون منها، وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي ترتكز إليها، مثل العمل المأجور والرأسمال ... الخ .

إن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة « الحالة السكانية » ، «فالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من زاوية البشر أنفسهم من النواحي الكمية والنوعية والتركيب السكاني الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي»[1] وهي عناصر أو أبعاد تشكل في مجموعها « الدائرة السكانية» التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة هي ذاك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا.

يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد سكان الأراضي الفلسطينية منتصف عام ٢٠١٠[2] بحوالي ٤,٠٥ مليون نسمة (منهم ٢,٠٦ مليون ذكر و١,٩٩ مليون أنثى)، يتوزعوا بمقدار ٢,٥١ مليون نسمة في الضفة الغربية(منهم

(1)التقرير الاجتماعي العربي **مصدر سبق ذكره .**

(2)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقرير صحفي للقائم بأعمال الجهاز المركزي بمناسبة اليوم العالمي للسكان**، الذي يصادف ١١/ ٧/ ٢٠١٠ .

١,٢٧ مليون ذكر و١,٢٤ مليون أنثى)، و ١,٥٤ مليون نسمة في قطاع غزة (منهم ٧٧٩ ألف ذكر ، و ٧٥٦ ألف أنثى)[١].

كما أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً ، بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، فقد قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (٠-١٤ سنة) ، منتصف العام ٢٠١٠ بحوالي ٤١,٣٪ من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية، بواقع ٣٩,٤٪ في الضفة الغربية و٤٤,٤٪ في قطاع غزة[٢].

أما بالنسبة لتوزيع السكان ، بين الحضر والريف والمخيمات ، منتصف ٢٠١٠، فيتوزعون بنسبة ٧٣,٧٪ في المناطق الحضرية (حوالي ٢,٩٨٥ مليون)، وبنسبة ١٦,١٪ في الريف (حوالي ٦٥٢ ألف) ، في حين بلغت نسبة سكان المخيمات ٢٠٪ (حوالي ٨١٠ ألف نسمة داخل المخيمات)[٣].

نشير في هذا الجانب إلى أن الكثافة السكانية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام ٢٠٠٩ نحو ٦٧٢ فرد/ كم٢ في الأراضي الفلسطينية، بواقع ٤٤٤ فرد/ كم٢ في الضفة الغربية مقابل ٢٠٦,٤ فرد/ كم٢ في قطاع غزة حسب نشرة الجهاز المركزي للإحصاء المشار إليها .

---

(1)عدد اللاجئين في الضفة عام ٢٠٠٩ (٧٧١٨٧٨نسمة) بنسبة ٣٢٪ من مجموع سكان الضفة ، أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد اللاجئين (١٠٨٤٨٠٩نسمة) بنسبة ٧٢,٣٪ من مجموع سكان القطاع، وبالتالي فإن نسبة اللاجئين إلى مجموع سكان الضفة والقطاع هي ٤٧,٦٪.

(2)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره** .

(3)اضطررنا لتقدير السكان في الحضر والريف والبادية وفق النسب أعلاه ، بسبب اعتقادنا بخطأ النسب التي أوردها الجهاز المركزي للإحصاء في ورقته الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩ والتي أشار فيها إلى أن نسبة السكان في المخيمات هي ٩,٣٪ أي حوالي (١٥٢) ألف نسمة علمًا بأن سكان المخيمات في قطاع غزة يزيد عددهم عن (٤٥٠) ألف لاجئ .

أما بالنسبة لحجم الأسر الفلسطينية، فقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء متوسط حجم الأسرة منتصف العام ٢٠١٠ في الأراضي الفلسطينية، بـ ٦٩٤٦٥٢ أسرة، منها ٤٥٧٣٥٧ أسرة في الضفة الغربية و٢٣٧٢٩٥ أسرة في قطاع غزة . وتشير البيانات إلى إنخفاض متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية من ٦,٤ فرداً عام ١٩٩٧ إلى ٥,٨ فرداً عام ٢٠٠٩. وفي الضفة الغربية انخفض حجم الأسرة من ٦,١ فرداً إلى ٥,٦ فرداً خلال نفس الفترة نفسها ، فيما انخفض متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة من ٦,٩ فرداً عام ١٩٩٧ إلى ٦,٣ فرداً عام ٢٠٠٩.

أما بالنسبة لمجموع الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، فقد بلغ في نهاية عام ٢٠٠٩ (١٠٨٧٣٠٢٠ نسمة) ، بنسبة ٤٨,٢٪ من مجموع الشعب الفلسطيني في الوطن وأقطار اللجوء البالغ (١٠٨٧٣٠٢٠ نسمة) حسب الجدول التالي :

جدول رقم (٢-١)

توزيع السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع حسب مكان تواجدهم (نهاية ٢٠٠٩)

الدولة	عدد الفلسطينيين	النسبة
الضفة الغربية	2480858	٢٢,٨٪
قطاع غزة	1510968	١٣,٩٪
الأراضي المحتلة ١٩٤٨ (إسرائيل)	1246859	١١,٥٪
الأردن	3240473	٢٩,٨٪
باقي الدول العربية	1776301	١٦,٣٪
الدول الأجنبية	617561	٥,٧٪
الإجمالي	10873020	١٠٠٪

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، الفلسطينيون نهاية عام ٢٠٠٩، ص٢٥.

وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين في حدود فلسطين التاريخية بلغ حوالي ٢,٥ مليون نسمة نهاية عام ٢٠٠٩، فيما تقدر دائرة الإحصاء الإسرائيلية عدد اليهود بـ ٥,٦ مليون نسمة، وسيتساوى عدد الفلسطينيين والإسرائيليين مع نهاية عام ٢٠١٥ عند حوالي ٦,٢ مليون نسمة لكل منهما وذلك إذا بقيت معدلات النمو السائدة حاليًا. كذلك سيُصبح نسبة السكان اليهود حوالي ٤٨,٨٪ فقط من إجمالي سكان فلسطين التاريخية عام ٢٠٢٠ بمقدار ٦,٨ مليون نسمة مقابل ٥١,٢٪ نسبة السكان الفلسطينيين بمقدار ٧,١ مليون فلسطيني[١].

التوزيع السكاني كما في نهاية ٢٠٠٩ :

يبلغ تعداد السكان في الأراضي الفلسطينية حوالي ٣٩٩١٨٢٦ نسمة يتوزعوا كما يلي[٢]:

- مجموع سكان الضفة ٢٤٨٠٨٥٨ (يبلغ عدد اللاجئين ٧٤٩٢١٩ نسمة أي بنسبة ٣٠,٢٪ من سكان الضفة) .

- مجموع سكان القطاع ١٥١٠٩٦٨ (يبلغ عدد اللاجئين ١٠٤٥٥٩٠ نسمة أي بنسبة ٦٩,٢٪ من سكان قطاع غزة).

- الإجمالي ٣٩٩١٨٢٦ (يبلغ عدد اللاجئين في الأراضي الفلسطينية ١٧٩٤٨٠٩ نسمة أي بنسبة ٤٥٪ من إجمالي عدد السكان)

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الفلسطينيون نهاية عام ٢٠٠٩، رام الله، ٢٠٠٩، ص٢٥.
(2) المصدر نفسه .

جدول(٢-٢)

يوضح عدد السكان المقدر (نهاية ٢٠٠٩)

المحافظة/ المنطقة	عدد السكان	النسبة
الأراضي الفلسطينية	3991826	100٪
الضفة الغربية	2480858	62.1٪
جنين	270514	6.8٪
طوباس	53857	1.3٪
طولكرم	164229	4.1٪
قلقيلية	336253	8.4٪
سلفيت	96197	2.4٪
نابلس	62431	1.6٪
رام الله والبيرة	296963	7.4٪
القدس	44808	1.1٪
أريحا	378604	9.5٪
بيت لحم	186342	4.7٪
الخليل	590660	14.8٪
قطاع غزة	1510968	37.9٪
شمال غزة	291758	7.3٪
غزة	526793	13.2٪
دير البلح	219336	5.5٪
خانيونس	287511	7.2٪
رفح	185570	4.7٪

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون نهاية ، رام الله- فلسطين، ٢٠٠٩،ص٣٧.

شكل (٢-١) : عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية نهاية ٢٠٠٩

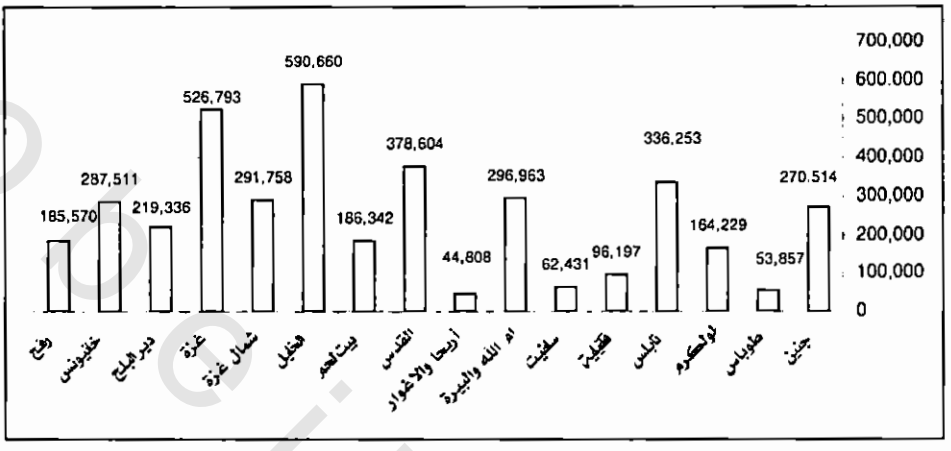

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ، الفلسطينيون نهاية ٢٠٠٩، رام الله- فلسطين، ٢٠٠٩، ص٣٧.

٢. التركيب الاجتماعي (الطبقي) :

٢-١ البورجوازية الكبيرة:

إنها الطبقة التي تحتل أهم المواقع في البنى الاقتصادية والاجتماعية ، لكونها تمتلك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة وتسيطر عليها، وتنعم بالنفوذ في السلطة السياسية وبالجاه والمكانة في الحياة الاجتماعية، وتمارس الاستغلال والتسلط والقهر في علاقاتها بالطبقات أو الشرائح الأدنى منها وخاصة الفقراء والكادحين في الريف والمدن والمخيمات ، على حد سواء.

إن أهم ما تتسم به هذه العلاقات كونها قائمة على الاستزلام والخلل في نظام تبادل الخدمات، ولذلك توصف بأنها «علاقة تابع –متبوع». وتتكون هذه الطبقة من شرائح عدة شملت كبار الرأسماليين من التجار والصناعيين والرأسمالية العقارية والمصرفية، وشرائح صغيرة من ملاك الأراضي، إلى جانب شريحة الأثرياء

الجدد من أعضاء الجهاز البيروقراطي المتنفذ في السلطة في الوقت الحاضر.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه «الطبقة» العليا أو «البورجوازية» الكبيرة في الضفة والقطاع، التي تتوزع إلى عدة شرائح أو عناوين (كومبرادورية / زراعية / عقارية / صناعية / مصرفية ومالية)، لا ينطبق عليها لفظ أو مفهوم البرجوازية الكبيرة كما هو الحال في البلاد الرأسمالية، وهي أيضاً ليست بحجم أن تكون «بورجوازيات متعددة» ، بل جلّ ما هنالك فئات وشرائح من البرجوازية قسمٌ كبير منها له ضلع في أكثر من نشاط ومصدر ارتزاق، كالذين يجمعون حصة في السلطة إلى نشاط تجاري وآخر مالي أو صناعي... الخ، وبالتالي - كما يقول جلبير الأشقر- «لابد من إدراك ضعف تمايز الفئات داخل تلك البرجوازية، وهي على العموم (برجوازية رثّة) وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و(البرجوازية الرثّة) هي البرجوازية التي لا تجذُّر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون (البروليتاريا الرثة) مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال أن برجوازية أوسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَث برجوازية يمكن تصوّرها».

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميِّزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي

للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى.

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ «البورجوازية الكومبرادورية» (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى «بالدولة الكومبرادورية» في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان «البورجوازية السمسارية» أو «بورجوازية الصفقات» كما يقول د. محمود عبد الفضيل(١)، أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن أن نسميها «كومبرادورية بازار» كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح «البورجوازية الكبرى» أو الشرائح الرأسمالية الكبرى - وهو الأكثر دقة - المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لارتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الأدق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

فمع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة ١٩٩٤، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى ١٩٧٨-٩٢ لحساب شروط «اتفاق أوسلو» من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية أخرى، حيث بدأت في الظهور

(١) د.محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص١٤٣.

متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، دوراً مهمًا في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والإسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية التفرقة المنهجية – كما يقول د. محمود عبد الفضيل بحق– بين ما يمكن تسميته « بورجوازية الأعمال التقليدية[1] » التي تستند مقومات نشأتها ونموها إلى النشاطات التقليدية الخاصة، التجارية والعقارية، المالية، الصناعية، وبين ما يمكن تسميته « بالبورجوازية الجديدة » ذات الطبيعة البيروقراطية التكنوقراطية (العسكرية أو المدنية) التي تستند عملية نشأتها وتطورها إلى الامتيازات التي تمنحها السلطة أو الدولة الناشئة، وهذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة- كما هي حال أنظمة البلدان العربية والعالم الثالث عمومًا- هي جسر للثروة، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية و المدنية .

ولذلك يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني ، مع تفككه وانقسامه الراهن، (عبر حكومتي «فتح» و«حماس») بأنه «نظام» السلطة أو «دولة» السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة وأجهزتها الأمنية والمدنية

(1)المصدر السابق – ص ١٤٩.

العليا والوسيطة والقاعدية) و ليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أودى الانقسام (يونيو/ حزيران ٢٠٠٧) إلى تدمير التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف (حتى يونيو/ حزيران ٢٠١٠) عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، حيث يبدو تمترس كل قطب منها حول رؤيته وحساباته في السلطة طاغياً، بحيث أدى هذا التمترس إلى إغلاق الطريق في وجه الرؤية الوطنية الشاملة الملتزمة بقواعد الديمقراطية والتعددية.

في مثل هذه الأحوال، تستشري بالطبع كل أطماع « أصحاب السلطة »، عبر تحالفهم – العلني والمستتر – مع كل الشرائح الرأسمالية العليا الأخرى من مالية وعقارية وزراعية ومصرفية وتجارية وكبار الملاك... الخ، تحت مظلة البرنامج السياسي لحكومة رام الله أو حكومة غزة، ومن خلال استمرار الحوار والصراع السياسي بينهما دون أي نتيجة طالما ظل التناقض السياسي بينهما قائماً، عبر تمترس قيادة م.ت.ف وفتح وراء مطالبها في الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي ورفضها القبول بنصوص وثيقة الوفاق الوطني كمخرج لهذا التناقض من ناحية أو بسبب عدم التوصل إلى تسوية سياسية (وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية بالطبع) من ناحية ثانية.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن الانقسام الفلسطيني شكل ذريعة أو فرصة مواتية أدت إلى تمكين العدو الإسرائيلي من تنفيذ مخططاته في الضفة الغربية، الأمر الذي جعل الحديث عن الدولة المستقلة نوعاً من الوهم، ليس بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض لأية «تسوية إيجابية» أو «عادلة» أو «جادة» مع الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً بسبب عوامل وتراكمات الضعف والتراجع السياسي والبنيوي في حركة فتح وأجهزة السلطة التي باتت خاضعة إلى حد كبير للسياسات الأمريكية – الإسرائيلية، وبالتالي فإن هذه الأوضاع أو العوامل الداخلية والخارجية المحكومة

بمنهجية أو منطق الهبوط والتراجع السياسي، لا توفر المناخ الملائم لحركة حماس لكي تتقدم بالمزيد من التنازلات السياسية، حيث أنها – كما يبدو- تعتبر أن قبولها بإقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (كحل مرحلي) هو تنازل جوهري لم تحصل في مقابله – من الولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً- على أي رد فعل أو موقف «إيجابي» يضمن الاعتراف بها كقوة سياسية مشروعة في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وهذا ما يفسر عدم استجابة حماس للأفكار المصرية والعربية والدولية المطروحة في إطار الحوار الفلسطيني، حيث تعاملت مع كل هذه الأفكار بأسلوب جمع بين الرفض والقبول بحذر إيجابي يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على استمرار تماسكها التنظيمي والسياسي من ناحية ويسعى إلى تحقيق مزيد من الخطوات المؤدية إلى توسيع علاقاتها الدولية والعربية الرسمية من ناحية أخرى، تضمن تحقيق مكاسب سياسية لحركة حماس، كمبرر لها في تقديم المزيد من التنازلات أو المخارج التوفيقية التي يبدو انها تمثل الخيار الوحيد أمامها طالما بقيت حريصة على الاستمرار في السلطة أو الحكم في غزة أو غيرها، وإلا فليس أمامها في حال استمرار رفضها سوى أن تترك السلطة وتذهب إلى صفوف المعارضة من جديد.

بالطبع تظل الإشكالية الكبرى بالنسبة لقبول حماس للمحددات السياسية لنظام سلطة الحكم الذاتي و م.ت.ف معاً قائمة ما لم يتم التوصل إلى آليات واضحة ومحددة – ضمن صيغ محاصصة سياسية تستجيب للحد الأدنى على الأقل لشروط المقرر الخارجي من ناحية، وتضمن إعادة بناء م.ت.ف والنظام السياسي أو الحكومة وقضايا الأمن والانتخابات .... إلخ من ناحية أخرى، بما يتيح استمرارية الدور المميز لحركة حماس إذا ما قررت تقديم التنازلات المطلوبة، وصولاً إلى نوع من التقاطع الواسع بينهما، بما يعزز من إمكانية تقريب المسافات بين حماس وم.ت.ف. وفتح ورئاسة السلطة لحساب برنامج الأخيرة وسياساتها واتفاقاتها،

وعندئذ فقط يمكن الحديث عن إمكانية «نجاح» الحوار بين الفريقين ومن ثم تجاوز حالة الانقسام على قاعدة التوافق بينهما على مساحة معينة من الصيغ والشروط السياسية (الإسرائيلية والأمريكية والعربية الرسمية)، دون أن يعني ذلك انسجاماً أو توافقاً كلياً بينهما، حيث ستبقى العلاقة بين فتح وحماس محكومة بعوامل التربص والتوتر والصراع انطلاقاً من أن حركة حماس تحمل مشروعاً سياسياً بهوية إسلامية ليس من السهل أن تصبح جزءاً من النظام السياسي للسلطة رغم اعترافه بها، ورغم مشاركتها في الانتخابات ومن ثم وصولها للسلطة عبر آليات هذا النظام، ذلك أن حركة حماس تظل محكومة برؤيتها الإستراتيجية التي تتطلع إلى تحقيق مشهد الإسلام السياسي ليس في فلسطين وحسب بل في البلدان العربية الأخرى أيضًا ضمن إستراتيجية الحركة الأم أو الإخوان المسلمين، وهي إستراتيجية مرهونة في تحققها بطبيعة الدور السياسي للإخوان المسلمين تجاه تطوير العلاقة الايجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي باسم الاعتدال السياسي أو غير ذلك من المفاهيم والأسس التي تضمن المصالح المشتركة، على أرضية النظام الاقتصادي الرأسمالي والسوق الحر من ناحية وخصوصية كل منهما من ناحية أخرى.

في هذا الجانب، نشير إلى أن الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، رغم اختلاف الدوافع السياسية، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الأهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين ٥٪ من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين ٩٥٪ من الشرائح

الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والوصولية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلَّم القيم، وهي أوضاع تكرست بسبب عوامل متعددة من اهمها التراجع الحاد لدور قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً .

إننا إذن، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والصفقات –الداخلية والخارجية- البعيدة ، إلى حد كبير، عن إطار التطور الاقتصادي الطبيعي بعدا شاسعا .

إن ما نود أن نؤكده في هذه الدراسة، أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الضفة والقطاع ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة ،التي يمكن أن تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين، سواء عبر أصحاب رؤوس الأموال وطموحاتهم السياسية الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح «البرجوازية» العليا بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي توفيقي أو «معتدل» بصورة وصولية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية رغم أن أيًا منهم لا يملك أي تجربة أو لحظة تاريخية في صفوف الحركة الوطنية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل ممن تخلوا عن أحزابهم - اليسارية خصوصاً- لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة في مقابل تأمين منافعهم الذاتية الضيقة.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها

عوامل ستسهم في المدى المنظور في توسيع الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين- ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، كما أن تكريس الانقسام والفشل المتوالي حوار في التوصل إلى الحد الأدنى من الوفاق الوطني، مع بقاء الحصار ومظاهر الدمار والخراب الناجمة عن العدوان الصهيوني في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ ، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات او البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الإنقسام، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت –في الظروف الراهنة- محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات «البرجوازية» والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالح تلك الطبقة والشرائح الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة .

وفي هذا السياق فإن من المعروف أن حكومة رام الله تمثل رب عمل لما يقرب من ١٦٠ ألف موظف/ أسرة في الضفة والقطاع والخارج ، في حين أن حركة حماس

وحكومتها تمثل رب عمل لما يقرب من ٣٠ ألف موظف/ أسرة في قطاع غزة[1]، إلى جانب تقديم الدعم والإغاثة إلى أسر الشهداء والأسر الفقيرة، ورغم ذلك فقد أدت العوامل المشار إليها إلى مزيد من إفقار القطاعات الشعبية للأسر الفلسطينية، التي لا تتقاضى أية رواتب من الحكومتين، علاوة على نسبة البطالة المتزايدة خاصة في قطاع غزة، علماً بأن مجموع الأسر الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية ٦٥٢،٦٩٤ أسرة، منها ٣٥٧،٤٥٧ أسرة في الضفة الغربية و٢٩٥،٢٣٧ أسرة في قطاع غزة أي أن ٥٠٤٦٥٢ أسرة في الأراضي الفلسطينية لا يتقاضون أية أجور أو رواتب من الحكومتين (ما يعادل ٢,٩٣ مليون نسمة)، كما أن أكثر من ٨٠٪ من هذه الأسر تعاني من الفقر والفقر المدقع، والغلاء تحت وطأة استمرار الدمار الاقتصادي والتراجع الحاد للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، دون أي

(1) رغم أن مجموع الموظفين الذين يتقاضون راتباً شهرياً من حكومتي فتح وحماس الذي يبلغ (١٧٣) ألف موظف يعيلون ما لا يقل عن ١,١ مليون نسمة (منهم ٥١٪ فوق سن ١٨ سنة)، ما يعادل (٥٦١) ألف نسمة، فإن ذلك لا يعني ضمان ولاءهم الكامل في ظل الظروف الراهنة لحكومة رام الله أو حكومة حماس، إلى جانب حوالي ١,٤ مليون نسمة فوق سن ١٨، ممن لا يتقاضون راتباً من الحكومتين، ويتعرض أكثر من ٨٠٪ منهم للعديد من مظاهر المعاناة والحرمان علاوة على تزايد انتشار القلق والإحباط واليأس في صفوف أغلبية هذه الشريحة، الأمر الذي يشير إلى تشتت ولاءهم – بنسب ليست قليلة- بعيداً عن حركتي فتح وحماس، حيث ستتوزع أصواتهم فيما لو جرت الانتخابات التشريعية أو غيرها، لحساب ما يسمى بـ « التيار الثالث» أو تيار البورجوازية البيروقراطية في السلطة، إلى جانب تيار البرجوازية الكومبرادورية التي بدأت في تأسيس أحزابها مستغلة تراجع كل من فتح وحماس من ناحية وغياب فاعلية وانتشار الأحزاب والقوى اليسارية من ناحية ثانية، نستنتج من كل ذلك إن كل من حركتي فتح وحماس لن تحصلا على نفس الأصوات التي حصلتا عليها في انتخابات يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦ حيث شكلت تلك الانتخابات آنذاك ذروة ما يمكن أن تحصل عليه كل منهما خاصة حركة حماس، لكن الإشكالية الكبرى أن أصوات الناخبين ستتجه وفق طبيعة الظرف الراهن إلى البدائل البيروقراطية والأمنية والكومبرادورية في إطار سياسة الهبوط بالأهداف الوطنية باسم « التيار الثالث » أو «المنتدى الديمقراطي»، أو غير ذلك من الأسماء، طالما ظلت قوى اليسار على حالها الراهن من الضعف والتراجع.

إمكانية لإعادة الإعمار أو التشغيل بسبب استمرار الحصار الذي فاقم من المعاناة، وبالتالي زاد في مساحة الفجوة بين الجمهور، وكل من الحكومتين، التي يبدو أن حرص كل منهما على حماية وتثبيت سلطتها أكبر بما لا يقاس من حرصها على إيجاد الحلول لمعاناة هذه الجماهير، واكتفت كل منهما بإعداد خطة اقتصادية للإعمار وإعادة البناء، تنتظر فك الحصار وتقديم الدعم الخارجي وهذا بدوره مرهون بعوامل كثيرة، خارجية وداخلية، من أهمها استعادة وحدة الصف الفلسطيني عبر إنهاء هذا الانقسام الكارثي انطلاقاً من الالتزام بجوهر الوحدة الوطنية المستند إلى الحق في مقاومة الاحتلال ورفض كافة مشاريع الاستسلام المطروحة، إلى جانب استناده إلى وحدة المؤسسات السياسية والتمثيلية الجامعة في النظام السياسي الفلسطيني وفق قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية.

إننا ندرك رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة، أن هذا الوضع، هو وضع مؤقت، مع كل ما يبدو عليه من مظاهر القوة والاستبداد والتفرد، وذلك لقناعتنا بأن حكومتي رام الله وغزة، عبر ممارستهما، تبتعدان بصورة تدرجية وعميقة عن الجماهير، التي باتت تشعر بانفصامها وعزلتها عنهما، ولكن هذه الحالة المؤقتة، لن تصل إلى نهايتها دون تفعيل، وتوسيع، وتعميق دور القوى اليسارية بالمعنى الذاتي ليتوافق ويتفاعل ويستجيب للشروط الموضوعية التي باتت «تستجدي» قوى وأحزاب اليسار أن تتحرك للتفاعل معها، وفي هذا السياق أيضاً، فإن قطاعات مهمة من الشرائح الاجتماعية الفقيرة باتت تنتظر وترقب بشوق قوى اليسار لتقوم بدورها ألاستنهاضي على طريق التغيير الديمقراطي المطلوب.

المسألة الأخيرة في هذا العنوان، تتعلق بما يسمى بالحراك الاجتماعي الشاذ أو بالمتغيرات والتطورات الاجتماعية المتسارعة في مجتمعنا راهنا، ودورها في توفير «الفرص» لشرائح بيروقراطية عليا، في الإثراء السريع، وهي متغيرات ذات سمات

خاصة تشكلت ونمت في ظروف التخلف الاجتماعي وما يرافقه من ضعف تطور السوق الداخلية والعلاقات السلعية والنقدية، التي ظلت مرهونة –بهذه الدرجة أو تلك– للنفوذ السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي بدور رموز الكومبرادور والعائلات التقليدية من كبار الملاك والعشائر وتحالفها مع السلطة البيروقراطية الحاكمة، سواء خلال الحقبة الماضية من الاحتلال، أو في مرحلة السلطة، مما خلق هذه الطبيعة المشوهة للاقتصاد من جهة، وللعلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، والأهم من ذلك، أن هذه الحالة، خاصة في قطاع غزة، بعد الانقسام، أنتجت صوراً مشوهة أيضًا «للبرجوازي» في بلادنا، بحيث يصعب رسم الحدود بينه وبين بقية الفئات الاجتماعية ذات الدخل العالي الناتج عن التهريب عبر أنفاق رفح أو الاحتكار والسوق السوداء أو أي شكل من أشكال الدخل الطفيلي أو الثراء السريع، فكل هؤلاء يصبحون مكونات لصورة أو لوحة واحدة في إطار محدد خاصة مع توفر إمكانية «قبولهم» في المجتمع بحكم عوامل المصلحة والتخلف التي تبرر هذا الثراء غير المشروع باسم «النجاح والشطارة» أو في «مواجهة الحصار» وهو في كل الأحوال تبرير ظاهري لا يعبر عن حقيقة وعي الجماهير برموز ذلك الثراء ومصادره وأدواته، لان مواجهة الحصار والعمل على تأمين مستلزمات الحياة الضرورية للمواطنين، يتناقض مع هذا الانفتاح غير المنضبط في التهريب عبر الأنفاق من ناحية كما يتناقض بصورة صارمة مع أشكال الاستغلال التي يمارسها تجار السوق السوداء من ناحية أخرى.

وبالتالي فإن هذا «البرجوازي» الجديد أو الطارئ (الطفيلي والمشوَّه) يتوافق بسرعة مع الطبيعة الرجعية للبورجوازية التابعة التي لا تؤمن بالديمقراطية أو التقدم، ومن هنا تفسير موقفها التحالفي الموحد للنظام الاستبدادي الفردي في كلا الحكومتين، الآن أو أي نظام أو مجموعة قيادية أخرى قد تفرض على شعبنا في

مرحلة قادمة، كإطار ينسجم مع تشوّه وتبعية علاقاتهم الطبقية وتخلفها، بمثل ما يحمي ويعبِّر عن مصالحهم .

في كل الأحوال، فإن استمرار البحث والمتابعة لمكونات واقعنا الاجتماعي، مسألة في غاية الأهمية ارتباطًا بدواعي التغيير المستقبلي المنشود، ذلك إننا وإن كنا نلتزم في تحليلنا بالماركسية ومنهجيتها، ونتفق معها، في تحليلها لمؤشرات الانتماء الطبقي، إلا أننا -وبمنهج الماركسية أيضًا- يجب أن نتعاطى مع واقعنا، برؤية وتحليل موضوعيين يعكس تفاصيل هذا الواقع وإلا وقعنا في خطأ التطبيق الآلي أو نقل التجربة بصورة ميكانيكية ضارة ومعوِّقه.

٢-٢ الشرائح الاجتماعية المتوسطة أو طبقة البرجوازية الصغيرة :

أولا: حول مصطلح ومفهوم الطبقة البرجوازية الصغيرة:

بداية نشير إلى أن استخدامنا لمصطلح «طبقة» سواء في الحديث عن العمال أو البرجوازية بأنواعها، هو استخدام مجازي، حيث لا وجود لطبقات محددة بالمعنى الوجودي الذاتي في بلادنا، الذي يعبِّر عن مصالح ورؤى ومواقف أيديولوجية محددة، بحيث ينطبق عليها تعبير ماركس بأنها طبقة في ذاتها لا طبقة لذاتها، فطالما تعيش آلاف العائلات عند خط الفقر أو دونه في ظروف اقتصادية واجتماعية تسودها كل أشكال المعاناة والحرمان، وطالما بقي التخلف أو النمط القديم مسيطرًا، ولا تتوفر لهم الأطر السياسية والنقابية، المعبرة عن حقوقهم، كما تتوفر مقوِّمات التجانس الفكري والسياسي أو الوعي المشترك بالظلم الواقع عليهم، فهم لا يشكلون طبقة بأي حال من الأحوال، فالطبقات الاجتماعية هي مجموعات من العاملين الاجتماعيين الذين يحددهم بشكل رئيسي كانعكاس وعيهم وشعورهم المشترك بمصالحهم الطبقية المشتركة، لدورهم وموقعهم في مسار الإنتاج، أي في الميدان الاقتصادي بصورة أساسية .

على أنه يجب أن لا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي أن هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي، الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والوعي بالمعاناة المشتركة، كشعور جماعي، إلى جانب عوامل ثقافية واجتماعية أخرى في إطار البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية، إذ أن الطبقات الاجتماعية تنطوي على ممارسات طبقية أو صراع طبقي، ولا تتبدى إلا في هذا الصراع والتناقض، وهو مضمون لا يزال خافتا في مجتمعنا بحكم عوامل التناقض الرئيسي مع العدو، وعوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي، في سياق استمرار علاقة التبعية والحصار، علاوة على الصراع والانقسام الداخلي، وهي كلها عوامل ساهمت في عدم إنضاج الظرف الذاتي للتبلور الطبقي في بلادنا، وفي هذا السياق يمكننا الاجتهاد في تحديد مكوِّنات البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني في المدينة أو الحضر كما يلي :

(أ) الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص بكل تفريعاته وأنشطته الاقتصادية .

(ب) البيروقراطية المبرجزة تقوم باستغلال علاقاتها وتحالفاتها مع المواقع الطبقية الأخرى من رأسمالية المدن أو أثرياء الريف (في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات ... الخ).

(ج) المواقع الوسطى أو البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف في القطاعين العام والخاص والحرف والورش والمحلات الصغيرة .

(د) العمال الأجراء، والعاطلين عن العمل.

في تناولنا لطبقة «البرجوازية الصغيرة» نقول –في السياق النظري العام– إنها طبقة محددة ولها تاريخها القديم (كمهنيين وحرفيين منتجين للسلع) ، وهو تاريخ أعرق من تاريخ القوتين الرئيسيتين للمجتمع الرأسمالي (الرأسمالية والبروليتاريا) ، ولكن تطورها الحديث –في القرن السادس عشر– عبر التراكم الواسع في نظام

الإنتاج السلعي الصغير والحر، وفَّر إمكانية انتقال المجموعات المنتجة فيها، إلى الطور أو المرحلة الرأسمالية التي تخطت بصورة هائلة كل إمكانات البرجوازية الصغيرة وإنتاجها المحلي الصغير، أما على صعيد دورها السياسي، فمنذ الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، شكلت البورجوازية الصغيرة المصدر الرئيسي لعملية تأسيس الأحزاب السياسية بمختلف منطلقاتها الفكرية، من اليمين المعتدل إلى اليمين المتطرف أو النازية وأحزاب الوسط، إلى الأحزاب اليسارية والراديكالية بكل أنواعها.

إن إحدى أهم الميزات الاجتماعية للمدينة في البلدان النامية على سبيل المثال تكمن في الوزن النوعي الهائل لفئات البرجوازية الصغيرة في المدن (ولمختلف شرائح أشباه البروليتاريا الملتصقة بها). وان التشتت المكاني ، هو أهم عامل في الحياة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية الصغيرة. ولذا يجب ألا ينظر المرء إلى البرجوازية الصغيرة كشيء ما ثابت ولا يتغير، إذ يكون في هذه الحالة قد غامر بعدم معرفتها في الحياة الواقعية.

«إن مشكلة التشغيل والخوف من البطالة، ومن الإبحار المجهول في المحيط الرأسمالي أرغمت (هذا الإنسان الصغير) على التشبث بأية قشة والإقدام على أي شيء والإيمان بأي شيء كان من اجل أن يبقى على حاله السابق ليس إلا، إن الفئات البرجوازية الصغيرة والمنفصلة عن طبقتها المنتقلة (نحو البروليتاريا) تقع في حالة بائسة لا توصف. ومن المعلوم جيداً بان حالة هذه الفئات (مختلف مجموعات أشباه –البروليتاريا)، أسوا من حالة البروليتاريا من كل النواحي تقريبا، وهذا الفرق كبير بشكل خاص في البلدان النامية»[1].

«إن التشتت الاقتصادي والمزاحمة المتشابكة وغير المنتظمة، تسببان كذلك في ظهور الكثير من الآراء والتيارات والتنظيمات البرجوازية الصغيرة المتضاربة،

(1) الكسي ليفكوفسكي – البرجوازية الصغيرة وخصائصها– دار التقدم – فرع طشقند – ١٩٩٧.

والطبقة بأكملها لا تتمكن بأي حال من التكاتف لوحدها، إذ يجري فيها باستمرار مخاض، وتحرك غير منظم لفصائله المنفردة وتنوعها وتناقضها (وطنية، قومية، يسارية، دينية مستنيرة، دينية أصولية...الخ). حيث تتميز الشروط الاقتصادية لوجود البرجوازي الصغير بمنتهى عدم الاستقرار والتقلب، ولذلك يتنامى أيضا في الحياة السياسية لهذه الطبقة عدم الاستقرار وعدم القدرة على النضال الجماهيري المنتظم الدائب والراسخ والمتكاتف، هذه الأسباب الموضوعية، تولد في المحيط البرجوازي الصغير حتماً -تتابع الجزر والمد- تارة مزاج اللامبالاة وانهيار القوى وتارة تدفقاً هائلاً للعزائم واستعداداً لشتى الأعمال، وتُولِّد أيضاً روحية ما فوق الثورية (أو العدمية) والجنوح إلى القفز متجاوزة حدود طاقاتها، وبشكل عام فوق الواقع»[1].

ويكاد يستحيل فصل أو عزل أيديولوجية البرجوازية الصغيرة عن الدين أو التدين، فالبرجوازي الصغير في كل بلد هو إما مسلم أو بوذي أو هندوسي أو مسيحي، وهو إضافة لذلك، العمود الفقري الأساسي للهرطقات والأشياع الدينية التي لا تحصى، وكل هذه الفوضى الدينية ظاهرياً تتفق تماماً مع جوهر البرجوازية الصغيرة الموحد والمتشتت في أوجه متعددة.

«أما بالنسبة لفئة المثقفين التي هي عموماً برجوازية صغيرة حسب مكانتها، فهي تتميز بانقسامها، ومشاركتها في حركات سياسية من مختلف الأطياف والألوان، وكثيراً ما ينتقل ممثلوها من معسكر إلى آخر، وهذه الفئة تتمتع في هذه البلدان باستقلال اكبر بكثير مما تتمتع به في البلدان المتطورة رأسمالياً، وهي تؤلف في الواقع النواة القيادية لكل الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية المماثلة (من اليمين والوسط واليسار...الخ)»[2].

(1) المصدر نفسه .

(2) المصدر نفسه.

لذلك فإن قضية البرجوازية الصغيرة. تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة، فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشاة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل، رب عمل، وعامل، مهني صغير، موظف، أو ضابط، أو طبيب أو محامي أو مهندس، طالب جامعي أو مثقف... الخ، ولذلك فإن التردد، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار، والتذبذب، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية، من أهم مواصفات البرجوازي الصغير، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة، وهو يساري متطرف في ظرف آخر، أو هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، في ظروف الانقسام الراهن، حيث أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الآفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب، ظهرت بصورة واضحة في السنوات الخمس الأخيرة – عشية وغداة الانقسام- وتعززت في أوساطهم قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك أحزابهم والذهاب إلى تحقيق المنافع الخاصة عبر العلاقة مع سلطة رام الله، أو حكومة غزة أو عبر منظمات NGO'S أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هرباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله! والأمر لا يتوقف –على هذه الشاكلة- عند غير المنتمين لأحزاب ديمقراطية أو يسارية فحسب، بل إننا يمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة داخل أحزاب أو فصائل يسارية لها تاريخ نضالي، حينما تتراجع الهوية الفكرية لهذه الفصائل، أو لا تتوافر الأسس التنظيمية والفكرية والسياسية المُوَحِّدة

للعلاقات الداخلية والتجانس والتوافق الموضوعي في العلاقات الداخلية بين اعضائها، إذ أن غياب هذا التوحد التنظيمي والسياسي والفكري الداخلي يوفر كل الفرص لتوليد روح الشللية والمغامرة والتكتل وما تشكله هذه المظاهر من مخاطر جدية على حياة ومستقبل الحزب ومستقبله، باعتبارها مظاهر أو تجليات لروحية وممارسات البرجوازية الصغيرة في أبشع صورها، لأنها تفسد الوعي والانتماء الطبقي للكادحين والفقراء والجماهير الشعبية، وتجعل الحزب غير قادر على اتخاذ موقف متماسك في مواجهة التناقضات والصراعات الداخلية والخارجية، نقول ذلك، لأن التغلب على هذه المظاهر الضارة –للممارسات البرجوازية الصغيرة لا يقل أهمية– وضرورة عن مواجهة الخلل والفساد الداخلي[1] الذي نتحدث عن مواجهته في مجتمعنا .

(1) الفساد ظاهرة تتعلق بتحول الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص لفرد أو أفراد أو لجماعة صغرى ، انه اغتصاب السلطة العامة لتحقيق مصلحة خاصة .

في العقدين الأخيرين بات المشهد العام و كأننا في (عصر الفساد) ، فقد تراجع الفساد الصغير من حيث أهميته النسبية .. وتقدم الفساد الكبير .. لم يعد اللافت للأنظار الفساد على سفح الهرم حيث الرشاوى الصغيرة ، لكن اللافت للنظر ، بات فساد القمة و اختلاط المال بالسلطة . خلال السنوات الأخيرة أيضًا انتقل الفساد من قضية ذات طابع أخلاقي و محلي .. إلى قصية ذات طابع مجتمعي و دولي . الفساد إذن ، وعلى ضوء ما جرى في السنوات الأخيرة ، ليس قضية موظف صغير ينحرف ، أو قضية مجتمع يغلق على نفسه الأبواب .. الفساد بات له شكل آخر يخرج من دائرة علم الأخلاق إلى دائرة علم الاقتصاد و من دائرة علم الاقتصاد إلى دائرة الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية. والفساد في كل الاحوال يعتمد على سلوك غير قانوني أو مشروع .. سلوك يضحي بالصالح العام و الواجبات العامة من أجل أشخاص أو عائلات أو مجموعات . و يذهب أحد التعريفات إلى أن الفساد هو (أن تبيع ما تملكه الحكومة في المزاد ... من أجل صالح خاص .. والبائع موظف رسمي) .. و الصفقة هنا قد تعني مالا أو خدمة .. وربما قانونًا أو قرارًا تصدره الحكومة لصالح أشخاص أو مجموعات بعينهم ! و لكن تبقى – بالنسبة للحالة الفلسطينية والعربية – حقيقة أننا أمام نظم مالية و سياسية تغيب فيها الشفافية وتغيب رقابة الرأي العام ، و تغيب فيها المحاسبة في كثير من الأحيان ... و يسيطر على القرار فيها مجموعة أفراد . لا نتوقف هنا عند فساد الذمم .. لكننا نتوقف عند فساد القرارات . الكل يرقص و الاقتصاد الأسود أو الفساد تزيد نسبته=

فقد تعرضت هذه الطبقة لمتغيرات طرأت على نموها الكمي والنوعي خلال هذه المرحلة حيث وَجَد العديد من أبنائها فرصته- بطرق مشروعة وغير مشروعة – في الوظيفة الحكومية التي شكلت مدخلاً لدى العديد من هؤلاء لتحقيق مصالحه الخاصة بوسائل انتهازية عبر تحولهم إلى أداة طيعة ورخيصة في يد البيروقراطية الحاكمة وأجهزتها في السلطة، على حساب انتمائهم السياسي أو التنظيمي.

أما الحرفيون من أصحاب الورش وصغار التجار، فقد استفادوا من الوضع الاقتصادي السائد، خاصة خلال السنوات الأولى للسلطة، ولوحظ زيادة دخول

=في بلادنا العربية دون استثناء . هل يكون الحل إقتصاديًا كما تقول المنظمات الدولية أم يكون سياسيًا .. هل يأتي من خلال ضغط الخارج أم من خلال ضغط الداخل .. صاحب المصلحة الأول ؟..

- آليتين رئيسيتين من آليات الفساد :

١ -آلية دفع « الرشوة » و « العمولة » على الموظفين والمسئولين (الفساد الصغير) .

٢-الرشوة المقنَّعة أو «العينية » في شكل وضع اليد على « المال العام » والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي (الفساد الكبير) .

استجد خلال الثمانينيات والتسعينيات نوع جديد من ممارسات الفساد في الوطن العربي، لاسيما من خلال العمليات الاستشارية، التي ترسيها هيئات المعونة الأجنبية، على مكاتب استشارية محلية بهدف تكوين « طبقة » أو « نخبة » جديدة من المهنيين ورجال الأعمال، « نخبة معولمة» : ترتبط مصالحها بالترويج لبرنامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الاجنبية في مجالات محددة مثل : الخصخصة، وتحرير التجارة ودمج الاقتصاد العربي ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية .

والسؤال .. هل تكون البداية : إصلاحًا للإدارة وضبطًا للنظم .. أم تكون الديمقراطية و تداول السلطة فلا يبقى البعض في موقعه ردحا من الزمان مهمته الرسمية : ممارسة الحكم أو الإدارة .. بينما تكون مهمته الحقيقية : صون أخطائه .. وحراسة أمواله .

الفساد قضية خطيرة، انه النزيف الذي نطلق عليه ألفاظا عصرية مثل : عمولات-غسيل أموال-مقابل شطارة ... والشطار من أصحاب المصالح الشخصية، الفسدة .. كثيرون .. لكنهم في كل الأحوال قلّة متحكمة لا تتوازى أبدًا في حجمها مع من يريدون تحقيق أهداف وأماني شعبنا ، وهؤلاء يبدو أنهم غائبون حتى اللحظة .

بعضهم وارتفاع أجورهم، ولكن مع تفاقم الأوضاع السياسية، وتزايد حالات الحصار والإغلاق الإسرائيلي منذ عام٢٠٠١ وما تلاه من أزمات داخلية، عبر الفلتان الأمني والاقتصادي، وصولاً إلى الصراع الدموي والانقسام في يونيو/ حزيران٢٠٠٧، تعرض العديد من هؤلاء إلى الإفقار والإفلاس والانهيار وأصبح البعض منهم على حافة الانحدار إلى صفوف الطبقة العاملة والعاطلين عن العمل.

إن قضية البرجوازية الصغيرة إذن، هي قضية الحرفيين، وصغار المنتجين وصغار الموظفين والفلاحين والمهنيين بمختلف أنواعهم، والطلاب الجامعيين، والمثقفين عموما، وكل هذا الكم الواسع من الناس يشكلون هذه الطبقة، أكثر الطبقات عددًا وأوسعها نفوذا وأثرا، فمنها –على الأغلب الأعم – تتشكل بنية جميع الأحزاب في بلادنا، اليمينية الدينية السلفية الرجعية، والمستنيرة، والأحزاب الوطنية الوسطية المهادنة للسلطة أو النظام، والأحزاب الوطنية/ القومية الديمقراطية، والأحزاب والحركات اليسارية، وليس معنى ذلك أن هذا الوجود والانتشار الواسع لهذا الحزب اليميني الديني أو الوسطي السلطوي يعود إلى وعي البورجوازية الصغيرة وقرارها الالتحاق بهذا التيار الديني أو ذاك، المسألة ليست كذلك، إذ أن الظروف الموضوعية، ظروف الهزيمة والأزمات المتلاحقة الوطنية والداخلية الاجتماعية بكل مظاهرها الرجعية والدينية الغيبية، والتراجع الملحوظ في بنية ودور فصائل وأحزاب اليسار، في ظروف أو مناخات تزايدت فيها مساحات القلق أو الأفق المسدود أو اليأس، إلى جانب الهيمنة والسيطرة غير المسبوقتين للتحالف الصهيوني الإمبريالي، وتعمق تبعية سلطة الحكم الذاتي والنظام العربي عموماً وارتهانه للمصالح الإمبريالية إلى درجة الاحتواء، كل هذه العوامل كانت المقدمات والأسباب التي أنتجت وعمَّقت عوامل الإحباط واليأس التي تعيشها أمتنا اليوم عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً.

ففي هذا المناخ توفرت كل مقومات وعوامل وأدوات «بناء» الأحزاب

والحركات اليمينية الدينية الأصولية، التي نجحت في استخدام صندوق الاقتراع للوصول إلى السلطة، ومن ثم تفاقم الصراع مع قوى اليمين السياسي، الذي أدى إلى الانقسام بحيث يبدو أن الديمقراطية بدلاً من أن تكون مهداً للوحدة الوطنية والتحرر والتقدم باتت لحداً لكل هذه الأهداف بعد أن بات الصراع على السلطة هو الهدف الرئيسي.

إننا إذ نعي هذه الحقائق، ندرك صعوبة وتعقيدات الواقع الراهن، وحجم العبء الثقيل الملقى على عاتق القوى الوطنية الديمقراطية عموماً وقوى اليسار خصوصاً، لكننا ندرك –وبعمق أكثر– أن تفعيل وجود هذه القوى هو الشرط الاول في عملية تغيير هذا الواقع، إذ أن هذا الوجود هو وجود تغييري لهذا الواقع، وجود يجسد التعبير الحقيقي عن المستقبل الذي تتطلع إليه الجماهير الشعبية، وهذا يعني إعادة بناء قوى اليسار من قلب هذه الجماهير الفقيرة بعيدًا عن برامج وسياسات البرجوازية الصغيرة، التي تتأرجح دومًا بين موقفين متناقضين، بين التقدم والتراجع، وبين التغيير الديمقراطي والجمود، بين الثورة والاستسلام، وبالتالي فإن موقفها تحسمه دائمًا الظروف التي تحدد تلك المواقف سلبا أو إيجابا، وذلك يعتمد – إلى حد كبير– على الدور الراهن والمستقبلي لقوى اليسار الفلسطيني، ودورها المنتظر أو المأمول في التغيير التدرجي لهذه الأوضاع، بصورة نوعية، لكي تصبح هذه القوى في واقعها ومكوِّناتها التنظيمية والفكرية الداخلية وفي ممارساتها إطارًا معبِّرًا بثبات ووضوح وحزم عن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا.

ثانياً: الشرائح البورجوازية الصغيرة في المجتمع الفلسطيني

تشكل هذه الشرائح، المساحة الأوسع، والحجم الأكبر، في مجتمعنا الفلسطيني، فهي تتكون – كما سبق أن أوضحنا – من جموع صغار الحرفيين والموظفين المدنيين

والعسكريين، وصغار التجار والمهنيين بكل أنواعهم ... الخ في الضفة والقطاع، مع مراعاة الخصائص والسمات التي ترتبط بهذه الطبقة في مجتمعنا، ونقصد بذلك المستوى المتدني من التطور الرأسمالي من جهة، والمستوى المتدني لحياة أو مستوى معيشة الغالبية العظمى لشرائحها، بما يؤثر في التركيب الاجتماعي عموما، وفي تركيب هذه الطبقة بصورة خاصة من جهة أخرى، لان طبيعة تكوينها وتشكلها، تتميز بضعف إنتاجيتها الناجم عن عدم امتلاك البورجوازية الصغيرة عمومًا، قاعدة اقتصادية منتجة، إذ أن هذه الطبقة – رغم ضخامة حجمها واتساعها، لا تسهم بأي دور مركزي أو مؤثر في إطار الطبقة أو السلطة المسيطرة، رغم انصياع القطاع الأكبر منها، للدفاع عن سياسات السلطة وحكومتيها(في رام الله أو غزة) والمجموعات المسيطرة فيها، وتفسير هذا الموقف يعود إلى أن السلطة هي رب العمل – المباشر وغير المباشر – للبورجوازية الصغيرة، بحكم ارتباطها الوثيق بالسوق المحلي بجانبيه العام والخاص، وبحكم الحرمان المادي والاضطهاد الاقتصادي والسياسي الواقع عليها، والناتج عن ضعفها وعدم تماسكها الداخلي وتذبذبها .

وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان القطاع الحكومي سواء في حكومة السلطة / رام الله أو في حكومة حماس/ غزة، يشكل ٢٠٪ من مجموع القوة العاملة بالفعل، لتبين لنا التأثير السلبي الذي يحدثه هذا الواقع على دور ونشاط البورجوازية الصغيرة بسبب القيود القانونية والإدارية من ناحية والطبيعة المتذبذبة لهذه الطبقة وحرصها على مصالحها الخاصة من ناحية أخرى، بما يؤدي إلى شل وتعطيل القسم الأكبر من هذه الطبقة، من العاملين في الجهاز الحكومي، عن ممارسة دور سياسي رئيسي خارج إطار الحزبين الرئيسيين ارتباطاً بحكومة كل منهما، وهنا تكمن وصولية العديد من أفراد هذه الطبقة أو خوفها او لامبالاتها، أو غير ذلك من المواقف السالبة التي تحكم ممارساتها السياسية في هذه المرحلة بالذات، لما تثيره من نوازع القلق والخوف

والتردد والتسلق في نفوس ووعي هذه الطبقة، إلى جانب حرص حكومتي رام الله وغزة على تأمين رواتب موظفيها لضمان ولائهم السياسي، إدراكاً من الحكومتين أو من القطبين الرئيسيين «فتح وحماس» (في إطار الصراع والانقسام الراهن) أن امتصاص هذا القدر من أفراد البورجوازية الصغيرة، هدف ضروري، لتعزيز مكانة أي منهما السياسة، نظراً لوعي القطبيين بأهمية دور هذه الطبقة التي تشكل غالبية السكان في الضفة والقطاع، إلى جانب إضعاف إمكانات هؤلاء البورجوازيين الصغار في ممارسة دورهم في النضال الوطني والديمقراطي عموماً وإضعاف وتهميش دورهم في صفوف القوى اليسارية بشكل خاص حيث يبدو أن هذا الهدف يشكل أحد أهم جوانب «الاتفاق» بين فتح وحماس.

بالطبع إن إيقاظ الوعي الوطني والطبقي لدى البورجوازية الصغيرة في مدننا وقرانا ومخيماتنا أمر بالغ الأهمية في حد ذاته، لأن قطاعات كبيرة منها يمكن أن تظل عبر جدلية الاضطهاد والمصالح الحياتية، مرتهنة وخاضعة عموماً للقطبين المتصارعين حسب النفوذ الجيوسياسي لكل منها في الضفة أو قطاع غزة، وهو ما يدفعنا إلى الاهتمام بقضايا هذه الطبقة، وتفعيل دورها خاصةً وأنها تتجاوز بحجمها الواسع نسبة ٦٠٪ من مجموع السكان في الضفة والقطاع أو حوالي ٢,٣٤ مليون نسمة يتوزعون على حوالي (٣٩٠) ألف أسرة بواقع ٦ أفراد (كمعدل متوسط) للأسرة الواحدة، وهو إطار أو تجمع غير متجانس من حيث الدخل أو مستوى المعيشة و ينقسم إلى ثلاث شرائح أو فئات :

الفئة الأولى أو العليا من هذه الطبقة التي تملك دخلاً شهرياً يبدأ من ٢٥٠٠ دولار شهرياً ولا يتجاوز ٥٠٠٠ دولار، ولا تتجاوز نسبتها أكثر من ٥،٢ ٪ من أصل المجموع التقديري للطبقة البورجوازية الصغيرة، وهذه النسبة تشمل المعيلين من الفئات العليا من أساتذة الجامعات والمحامين والمهندسين والصيادلة والأطباء

ومسئولي ومدراء المراكز ومؤسسات المنظمات غير الحكومية ونواب المجلس التشريعي والتجار وأصحاب المشاغل المتوسطة وكبار الموظفين (المدنيين مدير عام فما فوق، والعسكريين، عقيد وما فوق) والفلاحين الذين يملكون ٢٠-٥٠ دونم، وهذه الفئة منقسمة في ولائها بين حكومة رام الله أو حكومة غزة حسب ظروف وطبيعة العمل أو الانتماء السياسي أو المصلحي الوصولي.

الفئة الثانية أو المتوسطة، التي تملك دخلًا شهريًا يبدأ من ١٠٠٠ $ ، ولا يتجاوز ٢٥٠٠$ وتمثل تقريبا حوالي ٥٪ من مجموع التعداد التقريبي للبورجوازية الصغيرة، وبالتالي فإن مجموع هذه الشريحة المتوسطة يبلغ ١١٧ ألف نسمة، وتشمل المعيلين أو أصحاب الدخل من الفئات الوسطى من المهنيين والأكاديميين وأساتذة الجامعات والعاملين في المنظمات غير الحكومية وصغار التجار وأصحاب المشاغل الصغيرة والفلاحين المالكين من ٥ – ٢٠ دونم، والموظفين المدنيين من درجة مدير إلى مدير عام. والعسكريين من رتبة مقدم إلى رتبة العقيد، وهي فئة يمكن أن تجد في المعارضة الديمقراطية ملاذاً لها .

الفئة الثالثة، أو الشريحة المتدنية / الفقيرة، من أسر البورجوازية الصغيرة، التي تملك دخلاً يبدأ من خط الفقر الوطني البالغ ٢٣٧٥ شيكل (٥٨٠ دولار) [1]

(١) قد يبدو هذا المبلغ مرتفعًا قياسًا ببعض الدول العربية ، ودول العالم الثالث ، ولكن عند مقارنة أسعار المواد الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمثيلتها من المواد في البلدان العربية المجاورة نلاحظ ارتفاع الأسعار بنسبة تزيد عن ٢٠٠٪ في بعض السلع مثل الغاز المنزلي الذي تبلغ ثمن الاسطوانة الواحدة منه ١٥ دولار تقريبًا ، أما اللحوم البلدية فتتراوح أسعارها بين ١٤-١٨ دولار للكيلو ، فيما يبلغ سعر السمك في غزة كمعدل متوسط أكثر من ١٠ دولار ، أما كيلو الخبز فيصل إلى دولار في حين ارتفع سعر الأرز إلى ٢,٥ دولار وكذلك الأمر بالنسبة للزيوت والمواد الغذائية الأساسية علاوة على كل أنواع الملابس والأدوات المنزلية والمدرسية التي ارتفعت بنسبة تزيد عن ١٠٠٪ بسبب استمرار الحصار من ناحية وجشع تجار السوق السوداء والانفاق من ناحية أخرى .

شهريًا للأسرة ولا يتجاوز ألف دولار وتمثل هذه الشريحة ٥،٩٢ ٪(حوالي ١٦ ,٢ مليون نسمة) من مجموع هذه الطبقة، وهي شريحة أقرب –من ناحية موضوعية– إلى المعارضة اليسارية الديمقراطية، ومن الممكن أن تشكل وعاءا هاما لها إلى جانب «الطبقة» العاملة والفلاحين الفقراء، لكن عجز وضعف أحزاب اليسار عزز مساحة الفراغ السياسي من ناحية وأسهم في تكريس يأس الجماهير الفقيرة ولجوئها إلى قوى التيار الديني والإسلام السياسي من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق، من المفيد أن نشير هنا إلى أنه «إذا كانت الأرقام الخاصة بفروقات معدل الدخل للفئات الاجتماعية المختلفة، تساعد على إثبات واقع وجود مجموعات ذات مصالح متشابهة فيما بين الواحدة منها، ومختلفة مع مصالح مجموعات أخرى بدرجات متفاوتة، وتتواجد على مستويات مختلفة من حيث علاقتها بالنظام الاجتماعي الاقتصادي وحصتها من توزيع الدخل، فإن هذا وحده لا يكفي لتلمس الدور الاجتماعي الذي تضطلع به كل فئة أو طبقة منها، والسياسة التي تدعو لها، والظروف والعوامل العائدة لطبيعة تركيبها ونشأتها، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تسهم في نهاية المطاف بمقادير متفاوتة الأهمية في تحديد السمات ومعالم التركيب الطبقي للمجتمع والمواقف العامة لمختلف الفئات والطبقات[1]».

٣-٢ الطبقة العاملة :

من حيث التعريف الكلاسيكي، فالطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، فهي تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية والمحاجر والعمال الأجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الأجراء والعمال الأجراء في

(1) بعض قضايا الصراع الاجتماعي في الأردن ، من منشورات الحزب الشيوعي الأردني ، إصدار دار الاتحاد – حيفا – ١٩٧٢ – ص٦٥.

مراكب الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح، والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل، وعدم التحاق معظمهم بالأطر النقابية، هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم . الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه، هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت – ولا تزال- مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر .

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة ١٩٤٨ ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد والتطهير العرقي من المكان/ الوطن الفلسطيني، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام ١٩٦٧ وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنيه اقتصادية سياسية في الضفة، وبنيه اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن ، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضًا إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دورًا مؤثرًا في اللحظة الراهنة –على الأقل- من

الصراع القائم .

أما عن اتجاهات وتغيرات «الطبقة العاملة» فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية (الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه « الطبقة» أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات (خاصة عدم توفر المصادر الكافية وعدم وضوح الخارطة الطبقة للعمال سواء بالنسبة لتوزيعهم في المصانع والورش والمنشآت المختلفة أو بالنسبة لتوزيعهم أو تسجيلهم في النقابات)، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بمكونات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.

لكن هذا الوضع لا يمنع انطلاقنا من المحددات النظرية الكلاسيكية لمفهوم الطبقة العاملة، التي تؤكد على أن العامل هو من لا يملك إلا قوة عمله، ويعمل بأجر نقدي، وينتج فائض قيمة بشكل مباشر، إلا أن هذه المحددات الصارمة من شأنها – كما يقول د.عبد الباسط عبد المعطي:

ان تقلص حجم الطبقة العاملة في تكوين اجتماعي ملموس وتحصرهم في أولئك العمال المهرة في النشاط الصناعي على وجه التحديد، وهو استنتاج نظري كلاسيكي صحيح ، لكنه لا يعني بالضرورة تجاهل العاملين في مجالات التجارة والخدمات والزراعة .. الخ، لان عملهم أيضاً هو عمل ضروري اجتماعياً لتحقيق فائض قيمة، لكن الإشكالية حول هذا الفائض ان هؤلاء العمال لا يشعرون بالظلم أو الاستغلال الواقع عليهم في سياق علاقتهم مع رب العمل في بلادنا، نتيجة عدم التبلور الطبقي وضعف العمل النقابي والسياسي في أوساطهم، وغياب الوعي بالحقوق العمالية وغيرها لديهم، ومن ثم بقاءهم محكومين أو أسرى للتفسيرات الغيبية والقدرية، وهي سمة عامة في المجتمع عموماً، إلى جانب تعايش مجموعة من

الأنماط القديمة مع النمط الرأسمالي المشوَّه والتابع، واختلاطها معا. الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من عدم وضوح علاقة الاستغلال، خاصة مع استمرار حالة التخلف في أوساط العمال والكادحين، التي تحول دون إحساسهم المباشر بحجم الظلم الطبقي الواقع عليهم من رب العمل الرأسمالي الصناعي او التاجر أو المقاول أو المالك في المشاريع الزراعية .

إن «الطبقة» العاملة، كما هو حال كل الفقراء والكادحين في بلادنا، لا يملكون سوى بيع قوة عملهم في سوق العمل (المحلي أو الإسرائيلي أو المستوطنات!) في مختلف القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، فهي مضطرة إلى بيع قوتها بغض النظر عن المشتري، رأسمالي إسرائيلي، أو رأسمالي فلسطيني، صاحب معمل أو منشأة، أو تاجر، أو مقاول، أو مهرِّب أو طفيلي ...إلخ .

وما يفرضه هذا التنوع في تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها من ناحية خضوعها الاضطراري من أجل تأمين لقمة عيشها، وهو خضوع – مرتبط – بهذه الدرجة أو تلك – بغياب وعيها لذاتها، أو لمصالحها، وبالتالي غياب وعيها بحجم الظلم الواقع عليها، نظراً لخصائص هذه الطبقة وسماتها التاريخية والراهنة، في اطار التخلف العام للعلاقات الرأسمالية الإنتاجية التي تلغي حالة الاستقرار في عمل ثابت، كما في إطار تخلّف المجتمع وسيادة العقلية الريفية والقدرية والجهل ومخاطر البطالة وتزايد العاطلين عن العمل بنسبة عالية في أوساط الشرائح الفقيرة، إلى جانب غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساطها، مما انعكس على أدوارها ووعيها السياسي والنقابي ومن ثم تفككها وتشرذمها دون أي رابط بين أعضائها، ومن ثم توزع ولاءاتها بصورة عفوية بين حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في رام الله ارتباطاً بحجم الدعم أو الإغاثة أو الكوبونة أو تأمين مصدر الرزق والمعيشة.

بلغ مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية منتصف عام ٢٠٠٩

(٩٥١٠٠٠ عامل)[1] عامل، وبلغت نسبة البطالة، (٥,٢٤٪) في الأراضي الفلسطينية، بنسبة ١٧,٨٪ في الضفة الغربية و ٣٨,٦٪ في قطاع غزة، أو ما يعادل (١١٤٠٠٠) عاطل عن العمل، بالإضافة إلى (١١٩٠٠٠) عامل عاطل عن العمل في الضفة، بمجموع مقداره (٢٣٣ ألف) عامل عاطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية يعيلون بصورة مباشرة مالا يقل عن أربع أفراد لكل منهم –كحد أدنى– أي ما يوازي مليون شخص، وهذا يعني تزايد واتساع معدلات الفقر، وتراجع متوسط الإنفاق في الضفة والقطاع وفق ما أوردته النشرة الإحصائية للجهاز المركزي الإحصائي بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩ حيث أشارت إلى زيادة متوسط إنفاق الأسرة الكلي الشهري في الضفة الغربية عن مثيله في قطاع غزة في العام ٢٠٠٧ إلا أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات بلغ ٦٠٨ دينار أردني (حوالي ٨٧٠ دولار ما يعادل ٣٤٨٠ شيكل) في الأراضي الفلسطينية (بواقع ٧٠٨ دينار –ما يعادل ١٠١١ دولاراً أو ٤٠٤٤ شيكل– في الضفة الغربية مقابل ٤١٥ دينار –ما يعادل ٥٩٣ دولار أو ٢٣٧٢ شيكل– في قطاع غزة) وقد شكل الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام الجزء الأكبر من متوسط الإنفاق الكلي

(1) وفي هذا السياق لا بد من أن نشير إلى أهمية التوقف أمام مفهوم «القوى العاملة» الذي يشمل العمال الذين يبيعون قوة عملهم الجسدية مقابل الأجرة اليومية، كما يشمل العاملين في السلطة، الموظفين المدنيين والعسكريين وعدد من الوظائف في القطاع الخاص خاصة في مجال الخدمات، وهؤلاء يقدر عددهم بحوالي ٢٠٠ ألف من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، ولا يجوز إدراجهم في التحليل ضمن صفوف الطبقة العاملة الكادحة، وإنما ضمن صفوف البرجوازية الصغيرة كما سيرد لاحقا، ولذلك نلاحظ اهتمام الحكومة في رام الله وكذلك حكومة حماس في غزة لتأمين صرف رواتبهم، في حين أن أيًا من الحكومتين لم تبذل الجهد الكافي في مساعدة العمال العاطلين عن العمل الأكثر تضررا ومعاناة، وتفسير ذلك لان شريحة الموظفين من البورجوازية الصغيرة تحرص كل من حكومتي فتح وحماس على ضمان تأييدها أو تحييدها في حين يختلف موقف العمال الفقراء الذي ينسجم موضوعيا مع رؤية وسياسات المعارضة اليسارية بشكل خاص.

للأسر في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الإنفاق على مجموعة الطعام ٠,٣٣٪ (بواقع ٧,٣١٪ في الضفة الغربية مقابل ٧,٣٧٪ في قطاع غزة)[1].

جدول رقم (٢-٣)

توزيع السكان في الضفة والقطاع حسب فئات العمر

كما في منتصف عام (٢٠٠٩)

سنوات العمر	الضفة الغربية		قطاع غزة		إجمالي الأراضي الفلسطينية	
	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد
١٤-٠	٤٠	٩٧٨٤٠٠	٤٤,٩	٦٦٩٠١٠	٤١,٩	١٦٤٩١٨٤
٦٤-١٥	٥٦,٦	١٣٨٤٤٣٦	٥٢,٦	٧٨٣٧٤٠	٥٥	٢١٦٤٨٠٠
٦٥ +	٣,٤	٨٣١٦٤	٢,٥	٣٧٢٥٠	٣,١	١٢٢٠١٦
		٢٤٤٦٠٠٠		١٤٩٠٠٠٠		٣٩٣٦٠٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة ٢٠٠٩، نيسان ٢٠١٠.

من الجدول أعلاه، يتضح أن نسبة الفتوّة (أقل من ١٥ سنة) في أوساط شعبنا الفلسطيني، تبلغ ٤١,٩٪[2] (١٦٤٩١٨٤ نسمة)، في حين أن نسبة القوة البشرية (١٥ سنة فأكثر) تبلغ ٥٨,١٪ (٢٢٨٦٨١٦ نسمة)، و في هذا السياق فإن القوة البشرية تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضم من هم خارج القوى العاملة، أو الأفراد خارج إطار النشاط الاقتصادي مثل الطلاب وربات البيوت والمرضى والمعوقين ممن بلغت أعمارهم ١٥ سنة فأكثر.

مع الأخذ بعين الاعتبار بأن جميع الأفراد داخل القوى العاملة عبارة عن

(1) النشرة الإحصائية للجهاز المركزي ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

(2) لا تتجاوز نسبة من هم أقل من ١٥ سنة في الدول الصناعية المتقدمة ٣٠٪ من عدد السكان.

النشيطين اقتصادياً الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة، ويطلق على هذه المجموعة اسم «القوى العاملة» ويشكلون نسبة ٦ , ٤١٪ (نسبة المشاركة) من القوى البشرية خلال العام ٢٠٠٩ ويقدرون بحوالي (٩٥١٠٠٠)[١] شخص أو ما يعادل ٢ , ٢٤٪[٢] من مجموع السكان، تتوزع بواقع (٦٤٣٠٠٠) شخص عامل في الضفة، أي بنسبة ٦ , ٦٧٪ من إجمالي القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، وبواقع (٣٠٨٠٠٠) شخص عامل في قطاع غزة، أي بنسبة ٤ , ٣٢ ٪ ، (أنظر جدول رقم «٢») الأمر الذي يعني أن معدل الإعالة الفعلي – في الضفة والقطاع – يبلغ ١ : ٥ تقريبًا، أي أن كل فرد يعمل يعيل خمسة أفراد، ويرتفع هذا المعدل إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع نسبة البطالة كما في منتصف ٢٠٠٩ إلى ٥ , ٢٤٪ ، أو ما يقدر بحوالي (٢٣٣٠٠٠) عاطل عن العمل منهم (١١٤٠٠٠) عاطل عن العمل في الضفة، و (١١٩٠٠٠) عاطل عن العمل في قطاع غزة أي بنسبة ٦ , ٣٥٪، بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي، حيث ترتفع نسبة الإعالة في هذه الحال في قطاع غزة إلى ٧ أفراد لكل عامل، وفي الضفة إلى ٣ , ٥ فرد لكل عامل، ونشير هنا إلى أن هذه النسبة تكاد تمثل استنتاجاً ميكانيكياً أو كمياً حسابياً لا يعبر عن الواقع الموضوعي بصورة حقيقية، حيث أن الواقع الفعلي يقول لنا أن هناك

(1) استناداً لتعريف (ILO)، يتبين توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، كذلك تصل نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ٤ , ١٥٪ بواقع ٥ , ١٦٪ في الضفة و ٥ , ١٣٪ في قطاع غزة حسب النشرة الإحصائية للجهاز المركزي والصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

(2) وهي نسبة منخفضة قياساً ببعض الدول العربية مثل مصر التي تزيد فيها القوى العاملة عن ٣٠٪ من مجموع السكان وفي الأردن ٢٧٪ وفي سوريا ٢٨٪ ، وهي منخفضة قياساً إلى مجموع القوى العاملة العربية التي بلغت في العام ٢٠٠١ حوالي (٩٠) مليون عامل بنسبة ٣٣٪ من مجموع سكان الوطن العربي ، وترتفع هذه النسبة في الدول المتقدمة (أوروبا وأمريكا واليابان) لتصل إلى ٥٠٪ ، وفي إسرائيل تصل إلى ٣٩٪ ، بالطبع النسبة منخفضة عندنا بسبب ارتفاع نسبة من هم دون سن ١٥ سنة التي تزيد عن ٤٧٪ من مجموع السكان في الضفة والقطاع .

آلافاً من الأسر بلا معيل – بسبب الاستشهاد أو الاعتقال والسجن أو الإعاقة – و بلا أي دخل نتيجة استمرار أوضاع الحصار والمعاناة والبطالة والفقر في الظروف الراهنة .

بلغ عدد موظفي السلطة ١٦٠ ألف موظف (٧٢ ألف في الضفة و٧٨ ألف في غزة وعدد العسكريين في الوطن ٦٤ ألف موظف و٩٦ موظف مدني) .

جدول (٢-٤)

إحصاء القوى العاملة كما في منتصف ٢٠٠٩

البيان	الضفة	قطاع غزة	الإجمالي
السكان[1](مليون نسمة)	2446000	1490000	3936000
القوى البشرية (١ ,٥٨٪ من عدد السكان)	1469000	819000	2288000
القوى العاملة	643000	308000	951000
إجمالي العاملين بالفعل	529000	189000	718000
العاملون في القطاع الخاص[2] ووكالة الغوث ومنظمات NGO's	381700	87000	458700
العاملون في القطاع العام الذي يقبضون رواتبهم من حكومة رام الله[3]	78000	72000	160000
العاملون في القطاع العام الذين يتقاضون رواتبهم من حكومة غزة	–	30000	30000

(1)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – النشرة الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

(2) المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد ١٣ – أغسطس/ آب ٢٠٠٨ – ص١٢ (المجموع يشمل أصحاب العمل ونسبتهم ٤٪ ومن يعملون لحسابهم (أو بدون أجر) نسبة ٢٤٪ والباقي يعملون بأجر نسبة ٧٢٪)

(3)مقابلة مع عبد الناصر عطا مدير عام الرواتب بوزارة المالية الفلسطينية بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠، موقع الزيتونة الاخبارية http://www.alzaitona.net/ar/

البيان	الضفة	قطاع غزة	الإجمالي
العاملون في إسرائيل والمستوطنات[1]	69300	–	69300
العاطلون عن العمل	114000	119000	233000
نسبة البطالة[2]	٪17.8	٪38.6	٪24.5
متوسط حجم الأسر	5.5 فرد	6.5 فرد	5.8 فرد
عدد الأسر[3]	445684	229840	675524
نسبة الإعالة[4]	4.6 فرد	7.9فرد	5.5 فرد

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة لسنة ٢٠٠٩، ص٢٦.

جدول (٢-٥)

التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية

حسب الحالة العملية والمنطقة، ٢٠٠٩

	الاراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
صاحب عمل	٧	٤,٤	٦,٣
يعمل لحسابه	٢٠,٦	١٤,٩	١٩,٢
مستخدم بأجر	٦٣	٧٦,٤	٦٦,٥
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	٩,٣	٤,٣	٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠١٠. مسح القوى العاملة ٢٠٠٩، ص٤٠-٤٢.

(1)حسب التقرير الصحفي للقائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة عيد العمال العالمي ١/ ٥/ ٢٠١٠.

(2)الجهاز المركزي للإحصاء – النشرة الإحصائية للسكان الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

(3)المرجع نفسه .

(4)نسبة الإعالة = عدد السكان الكلي مقسوماً على عدد العاملين بالفعل (انظر الجهاز المركزي للإحصاء التعداد السكاني ٢٠٠٧)

جدول (٢-٦)

مساهمة الأنشطة الاقتصادية المحلية في التشغيل عام ٢٠٠٩

النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
الزراعة	٪١١,٨	٪١٣,٧	٪٦,٤
الصناعة	٪١٢,١	٪١٤,٥	٪٥,٤
الانشاءات	٪١١,٧	٪١٥,٦	٪٠,٩
التجارة والمطاعم والفنادق	٪١٩,١	٪١٩,٤	٪١٨,٣
النقل والتخزين والاتصالات	٪٥,٧	٪٥,٧	٪٥,٧
الفروع الاخرى	٪٣٩,٦	٪٣١,١	٪٦٣,٣
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي ٢٠٠٩، ص٨١.

وحسب تقرير القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتوزع الأفراد النشيطين اقتصاديًا (مجموع القوى العاملة البالغة ٩٥١٠٠٠) في الأراضي الفلسطينية حسب المؤهل العلمي كما يلي :-

جدول (٢-٧)

توزيع القوى العاملة حسب المؤهل العلمي، ٢٠٠٩

بيان	النسبة المئوية	العدد
إعدادي فأقل	٪٥٦,٣	٥٣٥،٤١٣
ثانوي	٪١٥,٨	١٥٠،٢٥٨
دبلوم متوسط	٪٧,٧	٧٣،٢٢٧
بكالوريس فأعلى	٪٢٠,٢	١٩٢،١٠٢
المجموع	٪١٠٠	٩٥١،٠٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير القوى العاملة ٢٠٠٩.

جدول (٢-٨)

نسب الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر ١٩٩٨ - ٢٠٠٦

	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأراضي الفلسطينية						
نسبة الفقر (٪ من الأسر)	٢٠,٣	٢٧,٩	٢٥,٦	٢٩,٥	٣٠,٨	٣٤,٥
فجوة الفقر (٪ من الأسر)	٥,٥	٧,٦	٦,٦	٨	٨,٣	٩,٨
شدة الفقر (٪ من الأسر)	٣	٥	٣,٩	٤,٤	٤,٢	٦
الفقر المدقع (٪ من الأسر)	١٢,٥	١٩,٥	١٦,٤	١٨,١	١٨,٥	٢٣,٨
الضفة الغربية						
نسبة الفقر (٪ من الأسر)	١٤,٥	١٨,٩	١٩,٨	٢٢,٣	٢٤	٢٣,٦
فجوة الفقر (٪ من الأسر)	٣,٧	٤,٦	٤,٨	٥,٨	٦,١	٥,٨
شدة الفقر (٪ من الأسر)	٢	٢,٩	٢,٦	٣	٢,٩	٣,٢
الفقر المدقع (٪ من الأسر)	٨,٤	١٢	١١,٦	١٣,١	١٣	١٣,٩
قطاع غزة						
نسبة الفقر (٪ من الأسر)	٣٢,٨	٤٦,٧	٣٧,٢	٤٣,٧	٥٠,٧	٥٥,٧
فجوة الفقر (٪ من الأسر)	٨,٩	١٣,٩	١٠,٤	١٢,٥	١٤,٨	١٧,٦
شدة الفقر (٪ من الأسر)	٥,٤	٩,٥	٦,٣	٧,١	٨	١١,٢
الفقر المدقع (٪ من الأسر)	٢١,٦	٣٥,٤	٢٦	٢٧,٩	٣٤,٨	٤٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. احوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٩، ص٤٥.

بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٧ وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية ٥,٣٤٪، (بواقع ٦,٢٣٪ في الضفة الغربية و٧,٥٥٪ في قطاع غزة). في حين أن ٣,٥٧٪ من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني، (بواقع ٢,٤٧٪ في الضفة الغربية و٩,٧٦٪ في قطاع غزة). كما تبين أن حوالي ٨,٢٣٪ من أسر الأراضي الفلسطينية تعاني من الفقر الشديد (المدقع) وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقة للأسرة، (بواقع ٩,١٣٪ في الضفة الغربية و٠,٤٣٪ في قطاع غزة). أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن حوالي ٠,٤٨٪ من الأسر يهبط دخلها الشهري عن خط الفقر الشديد، (بواقع ٣,٣٧٪ في الضفة الغربية و٠,٦٩٪ في قطاع غزة).

ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء فان أسرة من بين كل ٣ اسر في الأراضي الفلسطينية عانت من الفقر عام ٢٠٠٧، وان هناك حاجة لتوفير ٧ مليون دولار شهريا لإعادة نسب الفقر لما كانت عليه عام ١٩٩٨، وأظهرت المؤشرات أن الأسرة الفقيرة تحتاج إلى ٤٩ دولار شهريًا لإخراجها من حالة الفقر خلال العام ٢٠٠٧ مما يعني الحاجة إلى ما قيمته ١٠ مليون دولار شهريًا لإخراج جميع الأسر التي عانت من حالة الفقر خلال العام ٢٠٠٧. وتبين دور المساعدات الطارئة في تخفيض الفقر بنسبة ١,١١٪ خلال العام ٢٠٠٧ بواقع ٦,١٣٪ في الضفة و٩,٩٪ في قطاع غزة[1].

أما على صعيد إنفاق الفرد الشهري، فقد أشارت النشرة الاحصائية الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩ إلى أن إنفاق الفرد في الضفة الغربية قد ارتفع في عام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام ٢٠٠٦، من ١٠٧ دينار أردني أو ما يعادل ١٥٣ دولار أو ٦١٢ شيكل

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية رام الله ٢٠٠٩، ص٤٤.

لعام ٢٠٠٦ إلى ١١٦ ديناراً أردنياً أو ١٦٦ دولار ما يعادل ٦٦٤ شيكل عام ٢٠٠٧ أي بزيادة مقدارها ٤ ,٨٪. أما في قطاع غزة فقد انخفض من ٦٩ ديناراً أردنياً عام ٢٠٠٦ إلى ٦٠ ديناراً أردنياً –أو ٨٦ دولار ما يعادل ٣٤٤ شيكل– عام ٢٠٠٧ أي بتراجع مقداره ٦ ,١٣٪. الأمر الذي يؤكد على تزايد مظاهر الفقر وانتشارها في الأراضي الفلسطينية عموما، وفي قطاع غزة خصوصا، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن كل أسرة من بين كل ثلاث أسر في الأراضي الفلسطينية عانت من الفقر خلال العام ٢٠٠٧ : حيث قدر خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٣٧٥،٢ شيكلاً إسرائيلياً (حوالي ٥٩٣ دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) للأسرة المرجعية نفسها ٩٧٥،١ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي ٤٩٣ دولار أمريكي).

جدول (٢-٩)

مشاريع برنامج الغذاء العالمي وعدد المستفيدين في الأراضي الفلسطينية لعام ٢٠٠٩

اسم المشروع	عدد المستفيدين في الضفة الغربية	عدد المستفيدين في قطاع غزة
مساعدات إلى الأسر المحرومة:		
- توزيع المساعدات الغذائية	٩٨٨٥٠	٨٥٥٠٤
- إطعام المؤسسات	٩٦١٠	٥٠٠٠
مساعدات إلى الأسر المهددة:		
- توزيع المساعدات الغذائية	١٦٧٣٤٠	١٦١١٧٥
الغذاء مقابل التدريب أو العمل	٢٩٢٢٠	–
قسائم الغذاء	٣١١٢٠	١٥١٤٥

اسم المشروع	عدد المستفيدين في الضفة الغربية	عدد المستفيدين في قطاع غزة
التغذية المدرسية	٦٣٥٦٧	٩٢١٨٣
أخرى	٤٤٢٩٣	-
مجموع المستفيدين	٤٤٠٠٠	٣٦٥٠٠٠

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، نشرة الأمن الغذائي رقم٣، ص٥.

ونظرًا لثبات الأجور - في الضفة والقطاع- التي تتراوح بين ٢٥-٤٠ شيكل للعمال العاديين، وبين ٤٠-٦٥ شيكل لأصحاب المهن من العمال الفنيين من ذوي الاختصاص[1]، فإن أكثر من ٦٠٪ من مجموع الطبقة العاملة في السوق المحلية الفلسطينية يعيشون دون مستوى خط الفقر، (حوالي ١٩٧٥ شيكل). في حين أن ٤٠٪ منهم يعيشون عند مستوى خط الفقر المحدد بحوالي ٢٣٧٥ شيكل للأسرة، آخذين بعين الاعتبار أن أجور عمال القطاع بالنسبة لزملائهم في الضفة، أوالعاملين في إسرائيل، هي الأدنى، فالمعروف أن نسبة أجور عمال قطاع غزة إلى أجور عمال الضفة تبلغ ٨٠٪ ، وبالنسبة إلى أجور العاملين في إسرائيل فهي ٤٩,٧٪ فقط، ومع ملاحظة استمرار التراجع في مستوى المعيشة، إلى جانب استمرار تصاعد الرسم البياني للغلاء وارتفاع الأسعار، مع ثبات الأجور طوال السنوات الأخيرة، سنتبين عمق البؤس الاجتماعي العام الذي يعيشه عمالنا عمومًا وعمال قطاع غزة بصورة خاصة الذي يشهد -في ظل استمرار الحصار والانقسام- أعلى معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني، بما يفرض، إيلاء قضايا الطبقة العاملة اهتماما إضافيا في برنامج ومهام القوى اليسارية، في إطار النضال المطلبي الهادف إلى رفع أجورهم ومستوى

(1)الدولار يعادل ٤ شيكل حسب الاسعار في منتصف العام ٢٠٠٩.

معيشتهم عبر توعيتهم، وإشراكهم في العمل العام والعمل النقابي وتنظيمهم دفاعا عن مطالبهم وحقوقهم .

في هذا السياق تتوجب الإشارة إلى أن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل، وانخفاض مستوى المعيشة فحسب، بل يشمل غياب الإمكانات لدى العامل وأسرته، للوصول إلى الفرص الحياتية الضرورية لحياة مقبولة مثل تعليم الأبناء والرعاية الصحية وتأمين المشاركة النشطة في الحياة المجتمعية، خاصة، وأننا نعرف جيدا أن الحديث عن الطبقة العاملة ومعاناتها وفقرها، هو حديث عن مكان إقامة هؤلاء الفقراء في المخيمات والمناطق الفقيرة من مدن وقرى الضفة والقطاع، وهو أيضا وقبل كل شئ حديث عن القاعدة الاساسية المؤهِّلة للصمود وللنضال الوطني التحرري، بمثل ما هي مؤهلة للتغيير الديمقراطي المنشود، ونقصد بذلك الطبقة العاملة، والفقراء والكادحين عموما الذين كانوا – ولا يزالون- في طليعة نضال شعبنا في تاريخه الحديث والمعاصر .

أخيرا، وفي سياق الحديث عن الطبقة العاملة، فإننا لا نستطيع إغفال أن الكثير من المصاعب والمصائب الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحصار والانقسام والبطالة، تكبل شرائح واسعة من عمالنا، الذين يعيشون تحت خط الفقر بالذات ، وتحكم عليهم بتجرع المعاناة اليومية، بحيث يمكن تحولهم –بصورة تدريجية وإكراهية- إلى مجموعات اجتماعية معدمة، يسود في اوساطها ما يمكن تسميته بظاهرة الانفصال الطبقي وما يرافقها من مشاعر ومواقف عفوية سالبة تجاه مجتمعهم المحيط، لذلك لا غرابة –إذا ما استمرت حالات الفقر والإفقار عندنا- بوتائرها الراهنة، من تشكل كتلة ثابتة من السكان –خاصة في قطاع غزة والمناطق الأكثر فقرا في الضفة- لا يتميزون بمعاناتهم وبؤسهم فحسب، وإنما قد يتراكم في وعيهم العفوي البسيط، بحكم شدة البؤس، حالة من الشعور بالانفصام عن

المجتمع المحيط، بسبب استمرار وتفاقم «الوضع المعيشي الصعب وانعدام اليقين حول المستقبل الوطني يدفع بقطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني، وتحديدًا الفئات العمالية العاطلة عن العمل والمهمَّشة، الى منح الأولوية للقضايا المعيشية – بأي ثمن– على حساب القضايا الديمقراطية»[1]، وعلى حساب القضايا الوطنية أيضا، بما يشير إلى إمكانية تحولهم إلى «بروليتاريا» رثة، أو شرائح من المعدمين الذين يسهل استغلالهم في كل أشكال الجرائم والاعمال غير المشروعة المنظمة وغير المنظمة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، بما في ذلك تحولهم إلى مادة للتخريب من قبل العدو، إذا لم يجدوا –خاصة في ظروف الحصار والانقسام الراهنة– من يأخذ بيدهم ويدافع عن قضاياهم من أجل تحسين أوضاعهم، عبر اطر التكامل الاجتماعي والمعايشة والتنظيم في الأطر النقابية، والجماهيرية، والحزبية.

فإذا كانت الجماهير الشعبية كلها تتعرض لهذه الحالة، فإنها مضاعفة لدى الطبقة العاملة ولدى الفلاحين الفقراء، -كما يقول سلامة كيلة- مما يؤهلها لأن تلعب دوراً أكثر فاعلية، ولعل ما يساعدها على ذلك، إن إمكانيات تأسيس وعي مطابق لمصالحها، وانطلاقاً من المنهجية الماركسية، إمكانيات كبيرة، ويكون ممكناً تنظيمها، وتنظيم نشاطها وفاعليتها، ومن ثم توحيد كتلة الجماهير الشعبية، وتأسيس التحالف الطبقي، الذي يصبح قوة هامة كبيرة، في الصراع الوطني، التحرري والديمقراطي معاً، فإذا كانت الجماهير الفقيرة تتوحد حول أهداف محددة على الصعيد السياسي (الاستقلال وإنهاء الاحتلال والتبعية، فضلاً عن التوحيد القومي) فإنها تتوحد أيضاً حول أهداف محددة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، وهنا بالضبط تتبدى الحاجة إلى تطور وتفعيل أحزاب اليسار الماركسي وانتقالها من

(1) جميل هلال –النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو– مواطن للدراسات– رام الله –الطبعة الأولى– يوليو/ تموز ١٩٩٨– ص١٦٩.

حالة القصور والعجز الراهنة إلى حالة التفاعل والتوسع في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً والعمال خصوصاً.

إذن يمكن القول أن الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وكل الفقراء والكادحين في بلادنا الذين كانوا – ولا يزالون – وقود النضال التحرري تحت قيادة كبار الملاك قبل نكبة ١٩٤٨ ثم في ظل القيادة البرجوازية التي أودت بهم وبشعبنا وقضيته الوطنية إلى الحالة الراهنة أو المأزق المسدود، حيث هبطت تلك القيادة بالأهداف الوطنية والديمقراطية إلى أوضاع كارثية أشد خطراً وعمقاً من نكبة ١٩٤٨ رغم التضحيات الهائلة التي قدمها فقراء بلادنا من العمال والفلاحين خصوصاً – طوال (٦٢) عاماً بعد النكبة – الأمر الذي يفرض على قوى اليسار تحمل مسئولياتها في الاستنهاض الثوري الديمقراطي لجموع الفقراء والكادحين، بما يمكنهم فعلاً من أن يكون لهم الدور الطليعي والرئيسي في قيادة النضال الوطني التحرري والديمقراطي بأفقه القومي والأممي، من خلال امتلاكهم الرؤية الواعية للظروف الواقعية والثورية من جهة، ومن خلال القدرة على التلاحم والتنظيم لكتلة اجتماعية تمثل الأغلبية السكانية، بحيث يمكن الحديث عن تحالف طبقي وسياسي واسع، في مرحلة تتزايد فيها عملية «تكديح» وإملاق فئات واسعة من الجماهير الشعبية . وهذا هو طريق كسر «الحلقة المفرغة» التي رسمها التحالف الصهيوني/ الامبريالي، لهذا يصبح طريق التقدم، منوطاً بشكل أساسي بالطبقة العاملة، والفلاحين الفقراء، وبالماركسية كمنهجية في البحث والدراسة والتحليل، وبالتالي كمنهجية في تأسيس الأيديولوجيا المطابقة لمصلحة هؤلاء.

ما يمكن أن نقوله أخيراً، إن الحديث عن التقدم، في إطار النضال التحرري والاجتماعي الديمقراطي، مرتبط بالدور الذي يمكن أن تلعبه الطبقة العاملة، وأية مراهنات على أدوار أخرى، ستبدو أنها خارج سياق حركة التقدم الواقعية.

٤-٢ الفلاحون :

إذا كنا نتفق على أنه ليس بالإمكان الحديث عن طبقات قائمة بذاتها أو متبلورة، في المجتمع الفلسطيني، بسبب استمرار هذا التداخل والتقاطع للأشكال الحديثة للتقسيم الاجتماعي للعمل، مع الأشكال القديمة المتوارثة -كما أشرنا من قبل- فإن الحديث عن «طبقة الفلاحين» في بلادنا لا يبتعد عن هذا التوصيف، أي غياب وعي الفلاحين الفلسطينيين لوجودهم كطبقة لذاتها، وفي هذا السياق يقول ماركس[1] «**طالما تعيش ملايين العائلات في ظروف اقتصادية تميِّز نمط حياتها ومصالحها ومستوى تعليمها وتضعها في مواجهة نمط حياة ومصالح ومستوى تعليم الطبقات الأخرى -فهي تشكل طبقة، وطالما لا توجد بين الفلاحين غير رابطة محلية، وطالما لا يخلق تجانس مصالحهم أية وحدة فيما بينهم وأية علاقة قومية ولا أي تنظيم سياسي -فهم لا يشكلون طبقة**» رغم انتشارهم الكمي عبر أكثر من ألف قرية على الأرض الفلسطينية، فإن هذا التحليل لا ينفي الدور النضالي التاريخي للفلاحين الفلسطينيين بصورة عفوية كما جرى في هبَّة البراق ١٩٢٩ على أثر بيع أكثر من ٢٠٠ ألف دونم في شمال فلسطين، للوكالة اليهودية وطرد الفلاحين منها، إلى جانب حرص كبار الملاك أو ما يسمى بـ«القيادة الوطنية» آنذاك على امتصاص نقمة الفلاحين وثورتهم، عبر التلويح بحرمانهم من مصدر رزقهم. فالزراعة -تاريخيا- احتلت المكانة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني الذي كان - قبل ١٩٤٨ - ككل اقتصاد زراعي -في بدايته بصورة أساسية- اقتصادًا طبيعيًا حيث تعيش كل قرية داخل اقتصاد شبه مغلق داخل الرابطة المحلية للقرية، يقابله انفتاح في العلاقات الاجتماعية مع القرى المجاورة، ففي مرحلة ما قبل نكبة ٤٨ بلغ عدد العاملين في الزراعة من الفلاحين والأجراء، حوالي ٥٥٠ ألف يمثلون ٥٥٪ من

(١) الكسي ليفكوفسكي، **البرجوازية الصغيرة وخصائصها**، دار التقدم - فرع طشقند - ١٩٧٩.

مجموع السكان، كان ٢٩٪ منهم لا يمتلك أرضًا . وفي حين أن مجموع ملكية ٧١٪ من هؤلاء الفلاحين (حوالي ٥٥ ألف أسرة) لم تتجاوز (٣) مليون دونم موزعة عبر ملكيات/ حيازات صغيرة من خمس دونمات – ٥٥ دونم، فإن ٢٥٠ مالك فقط، استحوذوا – بطرق ووسائل غير مشروعة - على حوالي أربعة ملايين ومائة وخمسون ألف دونم، أي ما يزيد عن كل ما امتلكه الفلاحون الفلسطينيون آنذاك، وفي هذا الجانب، يكفي أن نشير إلى أن «٢٨ مالكا في قضاء بئر السبع وغزة كانوا يمتلكون حوالي (٢) مليون دونم، وكانت ملكية (١١) شخصا منهم تزيد عن (١٠٠) ألف دونم لكل فرد»[1]، وفي القدس والخليل كان ٢٦ مالكا، يملكون ٢٤٠ ألف دونم، وفي نابلس-طولكرم خمسة ملاكين، كانوا يملكون ١٢١ ألف دونم، وفي منطقة جنين ستة ملاك، امتلكوا ١١٤ ألف دونم . **وفي هذا السياق تقول تمار غوجانسكي**[2] «كان تطور القرية العربية زمن الانتداب تعبيراً عن تفاقم التقاطب الاجتماعي: خراب الفلاحين من ناحية، وإثراء ملاكي الأراضي وأصحاب الأموال من ناحية أخرى، حيث ارتكز تراكم الأموال (بصورته التمويلية أو على شكل وسائل إنتاج وأرض وممتلكات) في القرية العربية، على استمرار الاستغلال التقليدي بواسطة رسوم الإيجار وجباية الضرائب والربا الفاحش وفرض الأسعار». وإلى جانب هذا، ظهرت مصادر أخرى بما فيها المدخولات من بيع الأراضي لمؤسسات صهيونية ولشركات مالية ومن استغلال العمل المأجور، وكانت الشريحة الاجتماعية التي ركزت في أيديها معظم الأموال المتراكمة من المصادر المذكورة أعلاه- في ظروف فلسطين الانتدابية – شريحة ملاكي الأرض الكبار، التي شملت أيضاً تجاراً ومتمولين أثرياء يسكنون المدن أو البلدات

(1) د.عادل غنيم، **القوى الاجتماعية في فلسطين**، (سنة الطبع ، ودار النشر غير واضحة) ص٣٠.

(2) تمار غوجانسكي-تطور الرأسمالية في فلسطين-ترجمة حنا إبراهيم-إصدار دائرة الثقافة في م.ت.ف-ط٢-١٩٨٧-ص١٨٨/ ١٩١ .

المجاورة . لقد كان الأمر الخاص في تطور علاقات الإنتاج في القرية العربية الفلسطينية -كما يقول غوجانسكي- هو أن الطبقة المسيطرة القديمة التي تبلورت في ظروف أسلوب الإنتاج التقليدي حافظت أيضاً على العلاقات الزراعية القديمة (حيثما كان ذلك ممكناً) واندمجت أيضاً في العلاقات الرأسمالية بإقامة مزارع (بساتين وما أشبه) قائمة على العمل المأجور، إذ أن التناقض الطبقي الأساسي في القرية العربية أيام الانتداب كان لا يزال هو التناقض بين الشريحة المسيطرة القديمة التي كانت مؤلفة من ملاكي الأراضي (الساكنين في المدينة) ومن التجار والمرابين، وبين جماهير الفلاحين ذوي المزارع الصغيرة سواء المزارعين أو الحراثين، وقد كان لهذا الوضع أبعاد كثيرة في المجالين الاجتماعي والسياسي. وبالتالي فإن استمرار بقاء التناقض الطبقي الأساسي القديم مثل تخلف القرية العربية الاقتصادي – الاجتماعي بالنسبة للمدن وللزراعة اليهودية القائمة على الإنتاج الكبير باستعمال الآلات و الأساليب العصرية، هذا التخلف أدى إلى أن تظل القيادة السياسية- الشعبية في وسط المواطنين العرب بأيدي الأسر المتميزة ذوات الأراضي والأموال . ويفسر هذا البناء الاجتماعي أيضاً لماذا أثار شراء الأراضي من قبل المؤسسات الصهيونية وشركات الاستثمار الخاصة والعامة غضباً عارماً في أوساط الفلاحين العرب، ولماذا كان هؤلاء الفلاحون على استعداد للكفاح ضد بيع الملاكين للأراضي .

والمعروف أن عائلات كبار الملاك عبر هيمنتها على الاقتصاد تمكنت من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل ١٩٤٨، وفق رؤى وبرامج وآليات سياسية مهادنة أو رخوة، في حين أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقودا للثورة قبل عام ١٩٤٨ ، ولم يكن غريبا أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة المقاتلين والمناضلين الذين كانوا بحق هم المحرك اليومي والفعلي والمباشر للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشَّه تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية

العفوية، وكان دور تلك القيادة – على الأغلب – هو امتصاص وتهدئة الحالة الثورية لدى فقراء بلادنا، وكان هذا الدور منسجمًا مع القيادة الطبقي ومصالحها وعلاقاتها مع القوى الرجعية العربية وغيرها، فهل نحن اليوم أمام مشهد «جديد» يعيد إنتاج المعادلة ذاتها رغم اختلاف شكل المصالح الاقتصادية والطبقية وسبل الحصول على الثروة ؟ الجواب نعم، ولكن بصورة رثة، أو ممسوخة، عبر رموز واداوت «طبقية» أقرب إلى الصيغة الطفيلية في تطورها، لكنها في الجوهر لديها – او لمعظم أطرافها- الاستعداد للتراجع عن الثوابت والمهادنة لحساب ضمان مصالحها الجديدة على حساب مصالح وتضحيات الأغلبية الساحقة من أبناء الشرائح والطبقات الفقيرة الذين يعيشون اليوم حالة غير مسبوقة من الإحباط واليأس بسبب هذا الحصار المر لمسار طويل من النضال الوطني الذي تفرع بدوره إلى مسارين بعد الانقسام في يونيو/ حزيران٢٠٠٧، الأمر الذي فاقم من مشاعر الإحباط والسخط مع انسداد الأفق أو المآزق الراهن، مقابل حصر الثروات والمغانم الشخصية لدى الفئات المهيمنة – وإن بدرجات متفاوتة – في الضفة والقطاع .

إن تراكم العوامل التاريخية (الانقسام الجغرافي والسياسي والمجتمعي بعد النكبة)، التي كرسها الاحتلال فيما بعد وحرص على إدامتها، إلى جانب العوامل والممارسات السلبية الداخلية الفلسطينية في سلطة الحكم الذاتي وصولاً إلى حالة الفوضى والفلتان والصراع الدموي بين فتح وحماس ومن ثم الانقسام إلى حكومتين، كل ذلك عمق التباين في العلاقات الاجتماعية السائدة بين الضفة والقطاع دون إغفال عوامل التباين الموضوعي بينهما التي تتبدى اليوم في عدد من المظاهر، سواء من حيث الكثافة السكانية (في الضفة ٤٤٤ فرد في الكيلو متر المربع الواحد، ترتفع هذه الكثافة في قطاع غزة إلى ٤٢٠٦ فرد/ كم٢) أو من حيث توزيع

السكان المدنيين الذين يعيشون في المدن منتصف ٢٠١٠، ونسبة هؤلاء في قطاع غزة تصل إلى ٩٠٪ (١,٣٨٦ مليون نسمة)، تنخفض في الضفة إلى ٨٠٪ (حوالي ٢ مليون نسمة) سكان مدن ومخيمات الضفة في مقابل ٢٠٪ (حوالي ٥١٠ ألف نسمة) سكان الريف، إذ يوجد في الضفة حوالي ٤٣٠ قرية، في حين أن القرى الفلاحية في قطاع غزة لا تتجاوز (١٢) قرية صغيرة، وهذه المظاهر، وان كانت تؤكد على الطابع الريفي للضفة، والطابع المديني لقطاع غزة، إلا أن هناك مفارقة لا بد من الإشارة إليها هنا، فبالرغم من وجود هذا العدد الكبير من القرى في ريف الضفة الغربية، فإن العلاقات الاجتماعية السائدة فيها يغلب عليها الطابع المديني المتطور والأكثر تقدمًا بالمعنى النسبي من قطاع غزة، الذي – وان كنا نقر – بأن ٩٠٪ من سكانه يقيمون في المدن، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيه هي علاقات « مدنية » متخلفه ومهمَّشه ورثه بصورة عامة، نلحظ هذه المفارقة عبر هذا التباين الواضح في كثير من الجوانب الحياتية بينهما، أهمها تلك المرتبطة بالتطور الاجتماعي والحضاري والثقافي العام، إلى جانب التمايز في الأوضاع الريفية – الزراعية – الفلاحية، علاوة على أن استمرار الانقسام السياسي بين حكومتي رام الله وغزة، سيولد موشرات الانقسام الاجتماعي بينهما، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع في الضفة ومجتمع آخر مختلف في غزة!

إن الحديث عن طبقة الفلاحين في الضفة و القطاع، هو حديث يتناول قطاع هام وواسع من المجتمع الفلسطيني يتجاوز النسب المئوية – المشار إليها (٢٠٪ - من سكان الريف – في الضفة، ١٠٪ في القطاع)، ويحتاج إلى مزيد من التعمق والتحليل والرؤية الموضوعية، ذلك لأن طبيعة المسار التطوري الاجتماعي – الاقتصادي الراهن، هي طبيعة غير مستقرة أو مؤطَّرة، بحكم هذا التداخل في الأنماط التقليدية القديمة والحديثة والمعاصرة، الذي لا تتحدد حركته بفعل عوامل فلسطينية داخلية،

تراثية أو تقليدية أو حديثة، وإنما أيضاً بفعل عوامل خارجية مهيمنة، الاحتلال والمخطط العدواني الصهيوني الذي يستهدف تعميق كل مظاهر التخلف القديمة بدعم صريح أمريكي وأوربي، عبر استمرار هذه التبعية والهيمنة على الاقتصاد والبنية الاجتماعية معاً، المسألة الثانية في هذا الجانب، تتعلق باستمرار – بل ثبات – العلاقات الفلاحية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين ينحدر ٧٠٪ منهم على الأقل من أصول فلاحية، وقد نفوا عن كونهم فلاحين، لكنهم يتميزون حتى اللحظة بتمسكهم بالانتماء للقرية بكل المعاني السياسية والروابط الاجتماعية حتى اللحظة، وفي هذا السياق فليس من المبالغة في شيء أن نقول أن المجتمع الفلسطيني عموماً تختلط فيه العلاقات الاجتماعية والفلاحية القديمة والتقليدية والرأسمالية الرثة، رغم تزايد عدد المدن ونسبة التطور المديني الكمي الذي لم يؤثر بصورة ملموسة بعد في جوهر العلاقات المجتمعية – الفلاحية التي تشكل جزءاً هاماً من مكونات البنية المجتمعية الفلسطينية في المرحلة الراهنة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه العلاقات الاجتماعية الريفية في أوساط الفلاحين الفلسطينيين، لم تعد محكومة – كما كانت في السابق – بقوة الملكيات الكبيرة أو أشباه الإقطاعيين التي لم يعد لها دور مسيطر على هذه العلاقات من جهة، إلى جانب تفتت الأراضي الزراعية إلى قطع صغيرة (أقل من ٥٠ دونم) بحيث تقدَّر نسبة الحيازات الصغيرة (من ١-١٠ دونم) بما يزيد عن ٥٠٪ من إجمالي الملكيات في الأراضي الزراعية، ومن ١٠-٢٠ دونم في حدود ٢٠٪ ، ومن ٢٠-٥٠ دونم ٢٠٪ ، ومن ٥٠-١٠٠ دونم ٧٪ ومن ١٠٠ – فما فوق ٣٪ من مجموع الأراضي الزراعية البالغ ٨٥،١ مليون دونم، منها ٦٧،١ مليون دونم في الضفة، و (١٨٠) ألف دونم في قطاع غزة – حسب الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٨ ، وبالتالي يمكن الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية في الريف كما يلي :

(أ) أغنياء الفلاحين والرأسمالية الزراعية (كبار الملاك ٥٠ دونم فأكثر) وموقفهم صريح في العداء للثورة والإصلاح أو العمل التعاوني أو العدالة الاجتماعية.

(ب) متوسطو الفلاحين (أقل من ٥٠ دونم).

(ج) الشرائح الوسطى من الإداريين والفنيين.

(د) صغار الحائزين (أقل من ٢٠ دونم).

(هـ) العمال الأجراء: لا يملكون سوى بيع قوة عملهم للغير ويخضعون لشروط سوق العمل الزراعي.

(و) فقراء الفلاحين.

لقد أدى تطور العلاقات الرأسمالية المشوَّهة – في سياق الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي إلى نمو العلاقات الرأسمالية – أو العلاقات السلعية والنقدية، في الزراعة والريف الفلسطيني التي ترافقت مع التراجع التدريجي – بحكم عوامل الوراثة وعوامل أخرى – في حجم الملكيات الكبيرة، بحيث تراجع دور طبقة كبار الملاك بوصفها الشكل الرئيسي للاستغلال في أوساط الفلاحين، ليحل مكانها استغلال العمل المأجور في إطار العلاقات الرأسمالية المشوَّهة في الريف التي تقوم على تخصيص القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي من اجل السوق، وفي هذه الظروف تزايدت نسبة التمايز الطبقي بين الفلاحين الذين يشكلون حتى اللحظة وجودا طبقيًا موضوعيًا وقاعدة اجتماعية – فلاحية في الضفة بشكل خاص، وتزايد تسارع نمو الفئات الفقيرة والمعدمة، « البروليتاريا » « والبروليتاريا الرثة » في القرية أو في أوساط العمال الزراعيين الأجراء في المخيمات والمناطق الفقيرة الأخرى، دون أن يعني ذلك تبلور حالة من التمايز الطبقي البورجوازي الكلاسيكي الذي يمكن أن يحقق تراكماً رأسمالياً ملموساً يؤثِّر في تطوير أو تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف

الفلسطيني، إذ أن العلاقات الرأسمالية الجديدة القائمة على استغلال العمل المأجور، هي علاقة مشوَّهة وكومبرادورية في الوقت نفسه، وبالتالي فقد بقي المصدر الأساسي للتراكم، هو ما تحصل عليه فئة الكومبرادور من أرباح، وهو أشبه من حيث طبيعته بعلاقة الريع أو الربح الذي كانت تستحوذ عليه طبقة أشباه الإقطاعيين في مراحل سابقة .

إذ إنه في ظل استمرار سيطرة سياسة السوق أو الاقتصاد الحر في إطار التبعية والبحث عن المصالح الخاصة عبر سيطرة العلاقات الرأسمالية الطفيلية والمشوَّهة في السلطة، لم يكن من الممكن تطبيق سياسات زراعية لتطوير قطاع الزراعة في الضفة والقطاع. بحيث نلاحظ تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي من حوالي ٤٠٪ قبل أوسلو إلى أقل من ١٠٪ عام ٢٠٠٩، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال السلطة لهذا القطاع، إلى جانب زيادة التفتت في مساحة الأراضي الزراعية، خاصة في قطاع غزة، وغياب دور البنوك في تشجيع وتطوير المشاريع الزراعية، إلى جانب غياب أي من أشكال الجمعيات التعاونية وارتفاع القيمة الاجارية للأراضي الزراعية، وكلها عوامل أدت إلى المزيد من التراجع والتهمش لبنية هذه الطبقة من ناحية ولإنتاجتها من ناحية أخرى.

إن هذه الأوضاع التي تعيشها جماهير الفلاحين الفلسطينيين بما يمثلونه من كتله اجتماعية / إنتاجية فقيرة لها مصلحة في النضال الوطني والطبقي، تدفع قوى اليسار الفلسطيني، إلى مزيد من الاهتمام بقضاياهم ووعي تفاصيل أوضاعهم الحياتية عبر تنظيمهم ومعايشتهم، بهدف مواجهة كل أشكال المعاناة التي يتعرضون لها من الاحتلال والمستوطنين من جهة، أو أشكال الاستغلال الطبقي الداخلي من جهة أخرى، وما يفرض على هذه القوى، القيام بالمبادرات المدروسة، لتشجيع قيام التعاونيات لدعم الفلاحين الأجراء، والعمل على رفع مستوى الملكيات الزراعية –

المفتتة – إلى مستوى معين من الملكيات التعاونية، والمطالبة بإيجاد قطاع حكومي في الزراعة، في أراضي الضفة بصورة خاصة، إلى جانب ذلك فان المطالبة بتقديم مختلف التسهيلات للفلاحين والمزارع الصغيرة، كالقروض والأسمدة والأدوية والإرشاد والتخطيط أو التنميط الزراعي، والاهتمام بالمنتوجات من حيث التسويق وحماية الأسعار، أمور لا بد من العمل على تفعيلها، تعميقا للعلاقة بين هذه القوى، وبين جماهيرنا الشعبية في الريف الفلسطيني من الفلاحين الذين تصدروا دوما حركة النضال الوطني والتضحية والنهوض الثوري منذ فجر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية .

إن هذه الدراسة من شأنها أن تثير التساؤلات لدى رفاقنا وأصدقائنا حول التغيير الاجتماعي / السياسي / الاقتصادي المستقبلي من ناحية وحول سيناريوهات البديل المحتمل للأوضاع الراهنة من ناحية أخرى، ونقصد بذلك سيناريو (الإمارة) الإسلامية في غزة، والحكم الذاتي الموسع في الضفة أو سيناريو «حل الدولتين» أو الدولة الشكلية في إطار التبعية الإسرائيلية عبر توافق فتح وحماس أو سيناريو النضال من أجل فلسطين الديمقراطية في إطار الدولة العربية والمجتمع العربي الاشتراكي.

وبناء عليه فإننا، ندرك بكل موضوعية ووعي، أن استمرار تطور العلاقات الاجتماعية في بلادنا على صورتها المشوَّهة الراهنة، هو أمر بقدر ما يتعارض مع قوانين الحياة ومتغيراتها وتراكماتها الدافعة صوب الارتقاء والتقدم، يتعارض أيضًا مع نضال شعبنا وتضحياته الغالية في صراعه الطويل مع العدو الصهيوني، من أجل تحقيق أهدافه في التحرر والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، الأمر الذي يستوجب استنهاض قوى اليسار الفلسطيني والعربي، كضرورة موضوعية ملحَّة، حتى لا يصبح المستقبل وكأنه « قدر محتوم » نساق إليه من نظام العولمة الامريكي الصهيوني الذي نجح إلى حد كبير في السيطرة على مقدرات شعوبنا، وما العراق وفلسطين

سوى مؤشر صارخ على تلك الهيمنة التي ستتسع لتشمل كل مساحة النظام العربي، لذلك فإن عملية استيعاب الحاضر واستشراف المستقبل ستظل رهاننا الدائم والمستمر، للإسهام في تعبئة طاقات مجتمعنا بارتباطه العضوي مع محيطه العربي في ظل عالم يموج بالمتغيرات لا مكان فيه للضعفاء.

فبالرغم من المتغيرات التي أصابت البنية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم، فإن هذه التحولات لم تستطع تجاوز أو إلغاء علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وشبه الرأسمالية القائمة بل عززتها وأبقت عليها، بفعل عوامل خارجية تتمثل في السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعوامل داخلية فلسطينية تتمثل في مجموعات المصالح الطبقية التقليدية والمستحدثة الطفيلية الحريصة على إبقاء العلاقات القديمة وعدم تجاوزها (في المنشآت الصناعية شبه العائلية عموماً، والإنتاج العائلي في الزراعة ونمط الإنتاج السلعي الصغير المنتشر بكثرة في الضفة والقطاع عموماً وفي المناطق الريفية خصوصاً ... الخ) وبالتالي فإن النمط السائد غالباً هو نمط رأسمالي تابع ومشوَّه تتداخل فيه الأنماط القديمة ضمن صيغة من التعايش والتعاون والصراع، وفي هذا الجانب نشير إلى أن تعدد أنماط الإنتاج قد يتجسد في بعض القطاعات الاقتصادية أكثر من غيرها، وفي هذا السياق يمكن أن يوصف النمط السائد عندنا بأنه نمط محكوم بآليات «رأسمالية المحاسيب» ارتباطاً بالتحالف بين الصفوة السياسية والبيروقراطية ورجال الأعمال والمال والكومبرادور في الضفة والقطاع، وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن تعتبر هذا النمط نمطًا رأسماليًا طفيليًا، لكنه في كل الأحوال ومهما كانت التسمية، هو نمط تابع ومتخلف، ما يعني بقاء التطور الاقتصادي والاجتماعي/ الطبقي محتجزاً بسبب هذه العوامل الخارجية والداخلية ذات المصلحة المشتركة في إبقاء حالة التطور المحتجز في بلادنا ودور هذا التحالف الطبقي في

تفكيك المجتمع السياسي الفلسطيني وإعاقة توليد آليات المجتمع المدني الديمقراطي، الأمر الذي يقتضي العمل على كسر هذا التحالف وإزاحة كل هذه العوامل ورموزها وشخوصها صوب إعادة الوحدة السياسية المجتمعية بين الضفة والقطاع وفق الأسس والثوابت الوطنية والديمقراطية، وعلى أسس اقتصادية تنموية تستهدف تحقيق مقدمات الصمود الوطني والمقاومة والنضال بكل أشكاله على طريق التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

٣. ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية ما بعد قيام السلطة ١٩٩٤ :

يمكن الحديث عن هذه الملامح في ضوء المؤشرات الأساسية التالية :

١- خلال السنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٩ نلاحظ تراجع ظاهرة المجتمع السياسي التي انتشرت إبان الانتفاضة الأولى، وكان من الممكن أن تشكل مدخلاً أو تمهيداً لولادة المجتمع المدني الفلسطيني في سياق الصراع الوطني والصراع الطبقي الداخلي، لكن هذه الإمكانية لم تعد قابلة للتحقق في الوضع الراهن.

٢- المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني بعد قيام السلطة ١٩٩٤، كانت في معظمها متغيرات سلبية من خلال ارتباط نخب وشرائح طبقية بيروقراطية- كمبرادورية بالمشروع الأمريكي- الإسرائيلي لتصفية جوهر القضية الوطنية، ونخب منظمات غير حكومية ومصرفية وإعلامية، هي أبعد ما تكون عن الارتباط الوطني كما لم تسهم في تغيير قوى وعلاقات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، أو في تطوير دور القطاع الخاص الفلسطيني والارتقاء به وخاصة في القطاعات الإنتاجية الرأسمالية، أو في استيعاب مزيد من العاملين فيه وتنوع خصائصهم أو تغيير وعيهم المهني والنقابي والاجتماعي كطبقة متبلورة أو مستقلة ولو بالمعنى النسبي.

٣- إن الأوضاع الاجتماعية/ الاقتصادية التي سادت في السلطة منذ نشأتها عام ١٩٩٤ لم تشكل قطيعة بأي معنى، مع مرحلة الاحتلال السابقة، إذ بقي الاحتلال بعد قيام السلطة كما هو – بصورة مباشرة وغير مباشرة – وبقيت العلاقات الاقتصادية والقانونية محكومة لنفس المرجعيات والآليات السابقة في اطار التبعية والخضوع والتكيُّف مع السياسات الإسرائيلية، كما ظلت أيضا محكومة –بهذه الدرجة أو تلك– للعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية العشائرية والحمائلية والعائلية إلى جانب كبار الملاك من الأسر شبه الإقطاعية «الارستقراطية» التقليدية والفلاحين.

٤- على أثر قيام سلطة الحكم الذاتي المحدود، نشأت تغيرات على البنية الاجتماعية في الضفة والقطاع، يمكن تلخيصها كالتالي[١]:

أ. حدوث توسع نسبي في حجم الفئات العمالية (العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد)، وتراجع نسبي في مستوى معيشة الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

ب. نمو شريحة جديدة من الطبقة الوسطى الحديثة متمثلة في بيروقراطية السلطة وفي مجال التعليم والصحة، وفي إدارات المنظمات غير الحكومية، وفي توسع صفوف ذوي الاختصاص وأصحاب المهن الحرة.

ج. تكوُّن نواة شريحة من أصحاب رؤوس الأموال في المنطقة الرمادية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ويمكن عنونة أبرز تحولات البنية الاجتماعية عقب قيام السلطة كالتالي:

أ. توسع « الطبقة » العاملة عموماً والوسطى[٢] أو البورجوازية الصغيرة

(1) د.جميل هلال – الطبقة الوسطى الفلسطينية – مؤسسة الدراسات الفلسطيني – بيروت – ٢٠٠٦ – ص٥٦.

(2)المصدر نفسه، ص ٥٧.

خصوصاً، ويعود هذا التوسع لعدة أسباب، أبرزها نمو أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وهيئاتها، وعودة كوادر منظمة التحرير والتنظيمات السياسية وكثيرين من العاملين في دول الخليج (وتحديداً من الكويت) في إثر حرب الخليج، كما شهدت المنظمات غير الحكومية توسعاً ملحوظاً، هذا بالإضافة إلى زيادة أعداد العاملين في مجالات معينة، كالتعليم الجامعي والمحاماة والطب والهندسة.

ب. تواصل الضعف التكويني والرأسمالي للبرجوازية المحلية، لكن تكوين هذه الفئة بقي محكوماً لرأس المال العائلي الصغير، وهذا هو مصدر ضعف هذه الطبقة الاجتماعية، ومصدر ضعف القطاع الخاص، فما لا يقل عن ٩٠٪ من منشآت القطاع الخاص هي منشآت صغيرة جداً، أي تستخدم من عامل إلى أربعة عمال فقط.

٥- في تناولنا للأوضاع الاجتماعية تحديداً، لا نستطيع الحديث عن علاقات اجتماعية طبقية محددة في إطار المجتمع الفلسطيني، حيث نلاحظ بقاء ما يسمى بحالة السيولة الطبقية أو عدم التبلور الطبقي المحدد والواضح، الذي يسهم في تغيير نتيجة مصادر تشكل الوعي الطبقي، وتمايزه في هذه الطبقة عن الطبقات الأخرى، إلى جانب ما يسمى بالحراك الطبقي نتيجة فرص التعليم والفرص الفردية على قاعدة أهل الثقة والمحاسيب، وبالتالي ظل التشكل الطبقي الفلسطيني ضعيفاً وبطيئاً بحكم استمرار عوامل التخلف الداخلي من ناحية، وبحكم استمرار التبعية أو احتجاز التطور من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة التشوه الاقتصادي والاجتماعي وتداخل الأنماط القديمة والحديثة والمعاصرة وتأثيرها على تشكل العلاقات الاجتماعية والوعي السائد، ارتباطاً بتداخل الولاءات السلطوية المركزية (لفتح أو لحماس كما هو حالنا في ظل الانقسام) أو العائلية والجهوية المحلية مع الولاءات الطبقية الجديدة والقديمة، إلى جانب بروز أشكال متنوعة للحراك الفردي في سياق الفساد السياسي والاقتصادي، أو في سياق ظروف الحصار

والإغلاق الإسرائيلي وما يترتب عليه من آثار تنعكس على الأوضاع الاقتصادية عبر السوق السوداء والاحتكار والتهريب تحت مسميات مختلفة، لكنها في المحصّلة النهائية تشكل وعاء واسعاً لحراك اجتماعي وفساد اقتصادي وتحولات اجتماعية مرتبطة بهذه الظروف او بذريعتها.

لكن كل ذلك لا يلغي أبداً أهمية تطبيق مفهوم المواقع الطبقية في مجتمعنا الفلسطيني، وهو «مفهوم يقوم على تعايش وتفصل أكثر من شكل أو مظهر داخل النمط الرأسمالي التابع والمشوَّه السائد في المدينة أو الريف أو في المخيمات التي تتميز عن المدينة والريف بكونها تضم فئات واسعة من «المهمَّشين» الذين تعيلهم وكالة الغوث، إلى جانب المساعدات أو المعونات الإغاثية ذات الأهداف المتعددة المقدمة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة إثناء الحصار، وخاصة بعد الحرب العدوانية. وفي هذا السياق نشير إلى المحاولات الدؤوبة من السلطة الفلسطينية، منذ قيامها، وقبلها م.ت.ف. من أجل «تكييف المخيمات» عبر الاستعانة ببعض «النخب» العائلية والعشائرية والسياسية التقليدية بشتى الأشكال والأساليب بهدف أو بوهم استجابة المخيمات لسياسات السلطة أو م.ت.ف ما بعد اتفاقات أوسلو، رغم أن المسار الوطني لـ م. ت.ف. استند بصورة رئيسية إلى مجتمع المخيمات في الوطن وأقطار اللجوء، طوال مرحلة النضال التحرري ما قبل توقيع تلك الاتفاقات، ولكن بالرغم من حالة الهبوط السياسي في قيادة م.ت.ف. فإن ذلك لا يعني القطيعة بينها وبين جماهير المخيم، إذ أن التأييد الجماهيري لـ م.ت.ف. داخل المخيمات استمر – بشكل أو بآخر – رغم هذا التناقض الذي يفسره جلبير الأشقر بقوله: «هذا ويبقي ثمة تناقض ظاهري بين تحليلنا لقيادة م.ت.ف. وكونها حظيت، حتى الآن، بتأييد جماهيري واسع. والتناقض هذا لا يتعلق بوصفنا لها بالبرجوازية، وهو أمر يمكن التحقق منه بالملموس ولا جدال فيه... بل يتعلق التناقض المذكور،

بالأحرى، بوصفنا لمسار م.ت.ف.في السنوات الأخيرة، إن لم يكن منذ سنه ١٩٧٣، بأنه نهج استسلامي. فجورج حبش، الذي يشاطر التحليل ذاته، قد ذكر ثلاثة أسباب بالترتيب الزمني لتفسير ذلك التناقض الظاهري في المقابلة الطويلة التي نشرتها الهدف في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧ ، قال إن هناك، أولاً، كون اليمين الفلسطيني قد بادر إلي الكفاح المسلح سنه ١٩٦٥، الأمر الذي أضفى عليه مجداً كبيراً وسمح له بأن يحتل، من البدء، موقعاً قيادياً . وان هناك، ثانياً، كون «البرجوازية الفلسطينية مرتبطة، بحكم طبيعتها الطبقية وميولها التساومية والتهادنيه، بعلاقات وثيقة مع الأنظمة الرجعية والبورجوازية العربية، الأمر الذي جعلها تستند إلي دعم سياسي ومادي كبير من هذه الأنظمة، ساهم في هيمنتها... وإن هنالك، أخيراً، كون العدو القومي - «إسرائيل» - قابَلَ الانحراف السياسي الذي اتسمت به مواقف وممارسة اليمين الفلسطيني، بالمزيد من التشدد والتصلُّب، مما جعل هذا اليمين يبدو في نظر الجماهير في موقع مقبول، ويتبع تكتيكات مقبولة»[1].

وفي كل الأحوال فإن هذه الظاهرة غير مستغربة، ذلك إن أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية-الطبقية في بلادنا، أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها، تحمل في ثناياها العديد من ملامح القديم ضمن علاقة التعايش بحكم ظروف أو محددات التخلف والتبعية وتشوُّه الخارطة الطبقية، ما يعنى استمرار بقاء هذه الأوضاع – دون أي تطور نوعي – طالما بقي تأثير تلك المحددات، لذا فإن التحليل الطبقي لمجتمعاتنا، القائم على المقارنة الميكانيكية أو التشابه بينها وبين مسار التطور الأوروبي كمعيار، سيؤدي بنا إلى مأزق تحليلي ومعرفي عند مناقشة الوقائع العينية والأحداث التاريخية التي ميَّزت واقعنا، لأن هذه

(1) جيلبير الأشقر – الشرق الملتهب – ترجمة سعيد العظم - دار الساقي – بيروت – ط١ – ٢٠٠٤ – ص١٦٧/ ١٦٨.

الأحداث والوقائع كانت عاملاً أساسيًا من عوامل تشوُّه وتميع الوضع الطبقي الفلسطيني، فالنكبة الأولى عام ١٩٤٨، التي شردت شعبنا ودمرت قاعدته الإنتاجية (الأرستقراطية شبه الإقطاعية -المنظومة الحمائلية والعائلية-العلاقات شبه الرأسمالية آنذاك) ومجمل بنيته الطبقية والمجتمعية، ثم تم ضم وإلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن لتصبح جزءًا من اقتصاده ومجتمعه، ووضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية، وتكريس التباعد الجغرافي والسياسي بينهما، الذي عَمَّقَ التباعد الاجتماعي-الاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد حتى الاحتلال عام ١٩٦٧، الذي قام بإلحاق اقتصاد كل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي.

إن هذه الأحداث والمتغيرات والتطورات التي واكبت تطور مجتمعنا الفلسطيني تفرض علينا أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية في تطور مجتمعنا، وعدم إمكانية تطابق مساره التطوري مع المعيار أو المسار الأوروبي كما شَرَحتْه بعض مقولات المادية التاريخية في تناولها للمجتمعات الأوروبية.

إن تشخيصينا لملامح التحول والتغيُّر للبنية الاجتماعية في الضفة والقطاع ما بعد قيام السلطة، ثم على إثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا:

١- نشوء شريحة بيروقراطية- كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتسابقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، وهذه الشريحة هي حامل اقتصادي اجتماعي وليس مجرد قيادة سياسية.

٢- تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار التدريجي في النسيج الاجتماعي في ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم

الأكبر من المجتمع، خاصة في قطاع غزة إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يضاف إلى قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه أحد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه .

٣- تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوَّه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي .

٤- بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم من الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب مما يؤثر سلبًا في علاقته بالآخرين.

٥- جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي، خاصة بعد

تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية «البرجوازية» في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

٦- في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلاً من قيم التكافل والتضامن والمقاومة. ترافق إلى جانب ذلك، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله – في الفترة الأخيرة، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، ومحكوم أيضاً بالمصالح والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

٧- تفاقم النزعة الاستهلاكية لدرجة أن ينفق المجتمع الفلسطيني حوالي ٤,٥ مليار دولار سنوياً فيما ينتج نصفها فقط ناهيكم عن، تزايد مساحات الفقر وارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة، الأمر الذي منح القوى السياسية المدعومة مالياً –في سلطة الحكم الذاتي– تربة خصبة لشراء الذمم وتجييش المحاسيب.

٨- برجزة القيادة السياسية، حيث يتبدى للعيان الثراء الفاحش على فريق سلطة أوسلو وأجهزتها وأتباعها، إلى جانب الامتيازات ومستوى الدخل المريح لكافة الفصائل الوطنية التي أعلنت موافقتها على اتفاقات أوسلو وأصبحت مذيلة تماماً للسلطة وسياساتها الهابطة ارتباطاً بتلك المصالح والامتيازات، دون أن يتجاوز مستوى الدخل ونمط المعيشة البرجوازي الصغير لدى عدد قليل من الكوادر

والقيادات في فصائل المعارضة اليسارية التي استفادت من نظام التبعيات في السلطة في الوظائف العليا خصوصاً، ناهيكم عن الامتيازات الملحوظة لدى مجموعات من الشرائح البرجوازية العليا (ذات العلاقة التاريخية بحركة الإخوان المسلمين وحركة حماس راهناً) من كبار تجار الجملة والعقارات ومحلات الصرافة والخدمات وبعض المنشات الصناعية التي تزايد نشاطها بعد وصول حماس وتفردها في حكومة غزة، وممارستها لنفس أساليب السلطة السابقة، بما أفقد الساحة شرطها القيادي الثوري الذي عرفته المسيرة الفلسطينية في عقود سابقة، ولكن لا يجب ان ننسى من باب الإنصاف الإشارة إلى أن الإسلام السياسي لم ينفك متحدياً بالدم للاحتلال وشروط الرباعية وقابضاً على جمر حق العودة حتى اللحظة.

٩- تطورت العلاقات الاجتماعية في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوَّه، وتابع، في سياق نسيج اجتماعي متنوع في سماته الطبقية بين القديم والحديث والمعاصر، رغم توحد معظم اطرافه في الموقف الوطني العام ضد العدو الصهيوني، والاحتلال، مع الاخذ بعين الاعتبار تباينات هذا الموقف ودرجاته بين القوة والضعف وبين مصداقيته العالية لدى الجماهير الشعبية الفقيرة وتضحياتها اللامحدودة من ناحية ومصداقية الاطراف الطبقية الاخرى وسقفها الهابط والمحدود وفق مصالحها من جهة أخرى.

١٠- تميز هذا التطور في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي، وفي ظل هذه التراكمات والتطورات الاجتماعية والإنتاجية المشوَّهة بصورة عامة، لم يكن ممكنًا تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية تبلورًا يؤدي إلى توليد وعيها الذاتي بمصالحها (كطبقة) .

١١ - برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية يعبِّر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا، في الضفة والقطاع، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي، بين القلة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من الفقراء .

١٢ - تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل، بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في القانون والنظام والقيم، وتزايد التفاوت اتساعا بين مستويات المعيشة، وخاصة في مناطق شمال وجنوب الضفة وخاصة طولكرم وجنين، وفي جنوب القطاع وبصورة خاصة في خانيونس ورفح. الى جانب ذلك نلاحظ استمرار التفاوت الاجتماعي – في سياق التخلف التاريخي- بين الجنسين لصالح الذكور بصورة صارخة .

١٣ - نتيجة تراكمات السنوات الخمسة عشر الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين «شرعيتين» متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى إليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الآنية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر إلى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظِّم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عمومًا واليسارية خصوصا- لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه

هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في القطاع ، ما يعني أننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة.

ترافق مع هذا كله، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله مجتمع محكوم بالإكراه أو بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والأهداف في كل منهما.

١٤- تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وإلى ٢٦,٥٪ من إجمالي العاملين بالفعل في الضفة والقطاع كما في منتصف عام ٢٠٠٩، حيث يقدر إجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة والقطاع، بحوالي (١٩٠) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (٣٠) ألف يتقاضون رواتبهم من حكومة حماس، و (١٦٠) ألف من حكومة رام الله، منهم (٧٨) ألف في الضفة و (٧٢) ألف في قطاع غزة.

١٥- آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث سيادة المنطق الأصولي الغيبي في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس التي- أدت فيما أدت إليه – إلى تراجع قيم التنوير والديمقراطية والعقلانية والحداثة بصورة غير مسبوقة في مجتمع قطاع غزة .

١٦- دفع الحصار الإسرائيلي بنحو ٨٤٪ من الأسر الفلسطينية إلى تغيير أنماط حياتها فيما تنازل ٩٣٪ منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر ٩٥٪ عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير[1] كما تؤكد تقارير «برنامج غزة

(1)د.سمير قوته – الإنترنت – موقع www.alquds.com.

للصحة النفسية» الصادرة خلال عامي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، وفي هذا السياق نشير إلى تأثير الحصار على المرضى وخاصة مرض الفشل الكلوي والسرطان والمرضى المحولين للخارج ، إلى جانب نسب النقص في الأدوية وانقطاع التيار الكهربائي عن المستشفيات، كما أثر الحصار سلبًا على البيئة حيث يؤكد العديد من المصادر أن مياه البحر تلوثت بشكل حاد حيث تصب فيه ٥٠٪ من مياه الصرف الصحي (ما يعادل ٧٧ مليون لتر من المياه العادمة).

١٧- انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، حيث تشير نتائج دراسة د.سمير قوته إلى أن ٥١٪ من الأطفال لم تعد لديهم الرغبة في المشاركة في أية نشاطات وأن ٤٧٪ منهم لم يعودوا قادرين على أداء الواجبات المدرسية والعائلية، وأصبح ٤٨٪ منهم يعانون من أمراض سوء التغذية إلى جانب بروز علامات الخوف والقلق على ٦١٪ منهم[١].

١٨- انتشار ظاهرة التسوُّل المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر في شوارع غزة وخانيونس ورفح بعد أن فقدوا بهجة الحياة نتيجة الحصار والفقر وسوء التغذية الذي أدى إلى انتشار أمراض فقر الدم (الأنيميا) في المناطق الفقيرة، وفي هذا السياق تظهر نتائج مسح القوى العاملة للعام ٢٠٠٨ أن نسبة الأطفال – دون سن ١٨ – العاملين باجر أو دون أجر بلغت ٣,٧٪ أو ما يعادل (٧٠٣٠٠ طفل) من إجمالي عدد الأطفال في الضفة والقطاع البالغ ١,٩ مليون طفل[٢].

١٩- قد نتفق على أن خطوات حكومة حماس في إزاحة رموز الفساد والفلتان وعصابات تهريب المخدرات في قطاع غزة، قد أراحت أهالي قطاع غزة بعد أن

(1) المصدر نفسه.

(2) المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد ١٧ – سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩ – ص٥٢ .

فرضت نوعاً من الانضباط فيه، لكن حكومة حماس بدأت عبر أجهزتها في ممارسة أشكال جديدة من الاعتقال وكبت الحريات والآراء، وتعبئة الرأي العام ضد اليساريين والعلمانيين أو ما تسميهم «الملحدين» في محاولة صريحة ومباشرة منها لفرض شرعيتها أو هويتها السياسية المتذرعة بغطاء ديني، وبالتالي تكرِّس نفس أساليب السلطة، ولكن بمسميات وذرائع مختلفة ومرفوضة من قطاعات واسعة جداً من أبناء شعبنا الذين عرفوا بتجربتهم التاريخية والراهنة مدى مصداقية قوى اليسار وثوريته وتضحياته قبل أن تظهر حركة حماس على سطح الحياة السياسية والاجتماعية في بلادنا، ما سيجعل الشعب الفلسطيني يضع حماس وحكومتها جنباً إلى جنب مع فتح وسلطتها أو حكومتها، خاصة بعد أن اتضح لأبناء شعبنا أن العديد من ممارسات حكومة حماس لا تختلف اليوم عن ممارسات السلطة، ما يعني أن حماس وقعت في محظور ممارسات البذخ وشراء الشقق والأراضي والسيارات والمرافقين إلى جانب ممارسة الاستبداد وقمع الحريات العامة وحرية الرأي بذرائع دينية في مجتمع قطاع غزة المحافظ على التقاليد الدينية تاريخياً دون أي شكل من أشكال التعصب أو الانغلاق، علاوة على المحظور الأكبر المتمثل في استمرار الانقسام والمأزق المسدود الراهن، الذي وفر – إلى جانب البؤس الاجتماعي السائد بسبب البطالة والفقر – المناخ اللازم لولادة وتأسيس التنظيمات السلفية العدمية المتطرفة إلى الحد الذي أوصلها إلى تكفير حركة حماس ذاتها وتكفير كل من يتحدث عن الديمقراطية والتعددية أو تطبيق القوانين الوضعية، إن هذه الصورة لم يكن ممكنًا بروزها بهذه الحدة لولا الانقسام واستمرار الصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، والتراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم، الذي خلق مناخاً أصبح هم المواطن فيه ينحصر في الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته – كما يقول د.هشام شرابي- انسجاماً مع القول العربي المأثور «امش الحيط الحيط» إن النتيجة الحتمية لهذا المسار

الاجتماعي، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة، وتبعاً لذلك فإن «القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة، بل يستعينون بالله عليه، كما في القول (اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر) ففي حالة الإحباط تتراجع قيم مقاومة الظلم لحساب الخضوع كما في القول المأثور (العين ما بتقاوم المخرز) أو المخرز حامي والكف طري»، فقط المواجهة تكون مع الأضعف، وحين تسود هذه الخصائص أو السلوكيات فإن القوى يأكل الضعيف بغير حق في كل الأحوال.

٢٠- تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

٢١- بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق وغيرها في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة «مشروعة» يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين والزعران إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطئها، وبالتالي فإن الآثار الناجمة عن التهريب والأنفاق كخلق حالة من الحراك الاجتماعي الشاذ الذي أفرز شرائح اجتماعية عليا أو ما يطلق عليهم الأثرياء الجدد أو أثرياء الحرب والسوق السوداء إلى جانب شريحة من العمال المعدمين الذين اضطروا للعمل في الأنفاق في ظروف أمنية معقدة بسبب مخاطر العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية،

وفي ظروف بالغة السوء من النواحي الصحية إلى جانب مخاطرها التي أدت إلى وفاة ١١٠ عمال من هؤلاء حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٩ بسبب عدم توفر الحد الأدنى من الوسائل المطلوبة لتأمين حياة العاملين في الأنفاق، الذين بلغ عددهم حوالي ١٥ ألف عامل.

٢٢- تردي أحوال الصيادين وبائعي السمك وعمال الصيانة (حوالي ٤٠٠٠ صياد يعيلون حوالي ٢٥ ألف نسمة) تدهورت معيشتهم بسبب الحصار الإسرائيلي سواء عبر حرمانهم من الصيد أو تعطيل حركتهم أو تهديدهم بالقتل. وارتفعت البطالة في صفوفهم بعد أن فرض عليهم الصيد في الأيام المسموح بها –في مسافة (٣) أميال فقط رغم أن اتفاق أوسلو سمح لهم بالصيد لمسافة (٢٠) ميل بحري.

كل ما تقدم، وغيره الكثير من التفاصيل الحياتية المجتمعية، يؤكد على ثقل العبء الذي يجب أن تتحمله قوى اليسار الفلسطيني، حيث أن دوره في الجانب الاجتماعي والديمقراطي والتنوير العقلاني لا يقل أهمية وخطورة عن دوره في جانب التحرر والنضال الوطني.